



الـيونـيفـيم
صـندـوقـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ

الـإـنـمـائـيـ لـلـمـرـأـةـ - المـكـتبـ الـإـقـلـيمـيـ لـلـدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ

دلـيلـ المؤـشـراتـ الدـالـةـ عـلـىـ النـوـعـ الإـجـتـمـاعـيـ

- مؤشرات المشاركة
- مؤشرات التمكين
- المؤشرات في مراكز القوة واتخاذ القرار
- المؤشرات في القانون
- المؤشرات في الاقتصاد
- مؤشرات حول واقع المرأة والعنف

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم) - المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٤.

ص.ب. (٨٣٠٨٩٦)

عمان ١١١٨٣ الأردن

هاتف : ٩٦٢-٦-٥٦٧٨٥٨٦/٧

فاكس : ٩٦٢-٦-٥٦٧٨٥٩٤

بريد إلكتروني : amman@unifem.org.jo

موقع إلكتروني : www.unifem.org.jo

لا يجوز تصوير أو إعادة طبع أو إنتاج لأي من هذه المادة بدون الحصول على إذن مسبق من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي (اليونيفم).

الصفحة	الفهرس	
٧		أهداف الدليل
		الجزء الأول:
١١		مقدمة ولحة عامة
١٣		المؤتمرات العالمية - أهدافها والغايات المنشودة
٣٠		المؤشرات : التعريف
٣١		تحديد الأهداف
٣١		المؤشرات المستخدمة في دورة المشروع
٣٥		المؤشرات لتحليل المعوقات أثناء المشروع
٣٦		مؤشرات المشاركة
٣٨		مؤشرات التمكين
٤٢		لماذا تستخدم المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي
٤٤		صفات المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي
٤٥		قياس المؤشر
٤٧		دراسة حالة : ربط المؤشرات بالسياسات
		الجزء الثاني:
٥١		المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي في مراكز القوة واتخاذ القرار
٥٢		المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي في القانون
٥٣		المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي في الاقتصاد
٥٥		المؤشرات الدالة حول واقع المرأة والعنف
		الجزء الثالث:
٥٩		تطوير قاعدة وطنية للمعلومات والمؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي
٥٩		مصادر المعلومات والبيانات
٥٩		الإحصاءات الرسمية وعمليات مسح القوة العاملة
٦٠		عمليات مسح الأسر المعيشية
٦٢		دراسات استعمال الوقت
٦٢		نظام الحسابات الوطنية
٦٤		المشاركة الشعبية وجمع المؤشر واستعماله
٦٥		جمع المؤشرات الدالة على الجندر واستعمالها
٦٦		النشاط الاقتصادي ومشاركة القوة العاملة
٧٠		الحقوق القانونية والسلطة السياسية
٧٢		العنف ضد المرأة
٧٧		حدود مؤشر التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي
٧٧		العناصر الأساسية في عملية إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي
٨١		خطة عمل الإحصاءات الجندرية
٨٤		المراجع

تعتبر الإحصاءات والمؤشرات أدوات فاعلة ومهمة في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي واتخاذ القرارات والسياسات التنموية كما تستخدم الإحصاءات والمؤشرات في تقييم الوضع الراهن لأي نشاط وقياس مدى التقدم والتطور فيه ، وعليه توضع الأهداف المستقبلية .

لقد سعى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (المكتب الإقليمي للدول العربية) منذ تأسيسه عام ١٩٩٤ أن يصبح مؤسسة تعليمية تركز على أهمية التعلم من التجارب وتبادل الخبرات . ورتكز على تطوير القدرات الفنية والموارد الذاتية ليكون مؤهلاً ل القيام بهذا الدور الرائد لخدمة قطاع التنمية والنوع الاجتماعي في السياسات المتتبعة من خلال محاور اهتمام الصندوق الرئيسة والتي تؤكد على تمكين المرأة اقتصادياً وتعزيز حقوقها الإنسانية ودعم القدرات المؤسسية في مجالات التخطيط الجندرى وإدماج النوع الاجتماعي في البرامج التنموية .

ويأتي هذا الدليل ضمن الأدلة التدريبية الريادية التي تهدف إلى بناء قدرات العاملين والعاملات في دوائر الإحصاءات ويوفر هذا الدليل المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي في محاور الاهتمام ذات الأولوية حيث تشكل المؤشرات إحدى أهم الوسائل التي يستطيع بواسطتها واضعو الخطط وصانعو القرار قياس اللامساواة بين الجنسين . كما توفر تلك المؤشرات المعلومات التي ينطلق منها أخصائيو إحصائيات الجندر للمطالبة بالسياسات التي تؤدي على الأرجح إلى مساواة أكيدة بين الجنسين .

ويهدف هذا الدليل إلى تدريب المعنيين أو الذين من الممكن أن يكونوا من عناصر مجموعات العمل التي ستقوم بإعداد الإحصاءات الجندرية في بلادهم وتعريف الإحصائيين ومستخدمي الإحصاءات على العناصر المختلفة لقضايا الجندر وتتدريب المشاركين والمشاركات على عملية تحليل وعرض الإحصاءات الجندرية . يبقى أن يشكل هذا الدليل ، إضافة ولو متواضعة في عملية استحداث المؤشرات .

ويتقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالشكر والتقدير إلى فريق عمل مشروع قياس المساواة بين الجنسين بإستخدام الإحصاءات المصنفة والذي أعد هذا الدليل .

هيفاء أبو غزاله
المديرة الإقليمية
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
المكتب الإقليمي للدول العربية

أهداف الدليل :

أهداف دليل المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي

- * تعريف الإحصائيين ومستخدمي الإحصاءات على العناصر المختلفة لقضايا الجندر إضافة إلى متطلبات برنامج الإحصاءات الجندرية والعمل الدولي الدائم في مجال الإحصاءات الجندرية .
- * تقديم المفاهيم الأساسية للتحليل الجندرى للمشاركين إضافة إلى عرض المشكلات المتعلقة بالفهم الجندرى والأسباب والمؤثرات غير الظاهرة .
- * إنشاء قائمة مختصرة بالإحصاءات والمؤشرات حول (النساء والرجال) المتعلقة بمواضيع وطنية حساسة مرتبطة بالجندر .
- * تعريف المشاركين بعناصر نوعية البيانات المتوفرة .
- * تدريب المشاركين على عملية تحليل وعرض الإحصاءات الجندرية .
- * وضع إطار للعمل على تطوير خطة مبدئية للعمل المستقبلي للإحصاءات الجندرية .

الجزء الأول

مفهوم المؤشرات

مقدمة ولحة عامة :

ما هي المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي وما فائدتها؟

في محاولة منه لتعزيز المساواة والإنصاف بين الرجال والنساء ، يقوم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) المكتب الإقليمي للدول العربية بإصدار معلومات وبيانات دقيقة ومتخصصة حول وضع النساء والرجال وعلاقة النوع الاجتماعي . تساعد في جعل مفهوم النوع الاجتماعي أكثر وضوحاً وسهولة لدى صانعي القرار .

وقد تم التأكيد على تصنيف البيانات والمعلومات حسب الجنس في عدد من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية ، بما فيها اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٧٩ ، واستراتيجيات التطلع إلى الأمام من أجل تقدم المرأة (نairobi ١٩٨٥) وإعلان عام ١٩٩٣ لإلغاء العنف ضد المرأة إضافة إلى منهج عمل بيجين الذي صدر عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة (١٩٩٥) .

يقرّ منهاج عمل بيجين الحاجة لتحليل نوعي أكبر ، كما يسلّم بإدماج رؤية جندريّة ضمن التيار الرئيسي لدى تطوير السياسات وأثناء تنفيذ المشاريع . ويبحث منهاج المذكور الحكومات والمنظمات الدولية على تعزيز البحث ونشر المعلومات المتعلقة بعدد من المجالات الهامة ، ويعبر عن الحاجة إلى الإحصائيات حول عدد من الأهداف والاستراتيجيات في عدد من المجالات المستهدفة .

ولمنهاج عمل بيجين هدف استراتيجي محدد يتعلّق بإحصائيات الجندر وهو هدف ح - ٣ "تعظيم الوعي بال النوع الاجتماعي وتصنيف البيانات والمعلومات حسب الجنس ونشر المعلومات حول التخطيط والتقييم (فقرة ٢٠٩ - ٢١٢) وذلك ضمن العنوان الذي يعالج الآلية المؤسساتية لتقدم المرأة .

الإحصائيات والمؤشرات :

يشكّل المؤشر إحدى مواد البيانات والمعلومات التي تلخص كمّاً كبيراً من المعلومات بواسطة رقم واحد ، حيث يشير إلى التغيير الذي يطرأ بفعل الزمان مقارنة بالقاعدة السائدة . وتختلف المؤشرات عن الإحصائيات في كونها لا تكتفي بعرض الواقع ، بل إنها تشمل في تفسيرها المقارنة بالسائد .

وفي الإمكان تعريف المؤشر الدال على الجندر بأنه: (المؤشر الذي يلتقط التغيرات الدالة على الجندر في مجتمع ما عبر الزمان) . وهكذا ، وفي الوقت الذي تؤمن فيه إحصائيات الجندر معلومات واقعية حول وضع النساء ، تقدم المؤشرات الدالة على الجندر " دليلاً مباشراً عن مكانه المرأة ، وهو دليل نسبي مقارنة إما بالمعايير السائدة والمعارف عليها أو بالمجموعات المرجعية الواضحة " (جونسون ، ١٩٨٥) .

وقد يكون أحد الأمثلة على إحصائيات النوع : "٦٠٪ من النساء في بلد محدد غير أميّات ، مقارنة بـ ٣٠٪ قبل خمس سنوات " . في حين أن أحد الأمثلة على المؤشرات الدالة على الجندر قد يكون التالي : " ٦٠٪ من النساء في بلد محدد غير أميّات ، مقارنة بـ ٨٢٪ من الرجال ، ومقارنة بـ ٣٠٪ و ٥٢٪ قبل خمس سنوات " . ومعيار المجموعة المرجعية في هذا المثال ، هو الرجال في البلد عينه ، إلا أنه قد يكون في حالات أخرى مجموعات أخرى من النساء .

المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة (١٩٩٠-٢٠٠١)

أهدافها والغايات المنشودة والمؤشرات ذات الأهمية طبقاً للمجالات الموضوعية

يهدف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الجديدة وال الصادر عن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والخمسين (في ١٣ سبتمبر ٢٠٠٠) إلى وضع المبادئ التي تشكل عالماً جديداً ينعم بالتنمية والمساواة والسلم في القرن الواحد والعشرين ، وذلك كتاج لما شهدته حقبة التسعينات وبداية هذا القرن من مؤتمرات عالمية عقدها الأمم المتحدة ، وقد تطرق تلك المؤتمرات إلى قضايا إثنائية واقتصادية وبيئية واجتماعية تواجه عالمنا المعاصر ، وكان على رأس تلك القضايا ، رعاية الطفولة وحمايتها ، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق الإنسان والصحة الإنجابية ، وتوفير التعليم الأساسي ، والرعاية الصحية الأولية ، والخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع وحماية البيئة ، والرفاقة الاقتصادي ، والبطالة ، والحد من الفقر والجريمة ، والأمن الغذائي ، واستدامة أسباب المعيشة والمستوطنات البشرية والتأهب للكوارث والأمن الاجتماعي^(١).

ومع التسليم بضرورة اتخاذ إجراءات متكاملة للوحدة الموضوعية لكل مؤتمر وأولوياته وأهدافه من جانب ، وتوفير التقويم والتوجيه اللازمين للأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة على المستوى الوطني من جانب آخر ، كان من الضروري الاعتماد على إطار استدلالي يتمثل في مجموعة من مؤشرات التنمية يمكن من خلالها قياس التقدم الحاصل في مجالات محددة ، وتسليط الضوء على قضايا جوهرية محددة .

في هذا الدليل تقدم مجموعة من المؤشرات التنموية الهامة واللزامية للأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة جميع المؤتمرات والقمم العالمية .

هذه المؤشرات في أغلبها قابلة للقياس الكمي المباشر وللقياس النوعي الذي يمكن من خلاله تركيب مؤشرات رقمية أخرى ومن ثم فهي ذات دلالة لقياس التطور الإنمائي والمقارنات الدولية أو الداخلية التي يجب حسابها حسب النوع الاجتماعي لتقييم التقدم الحاصل نحو المساواة بين الجنسين ، وحسب المناطق (ريف/حضر) وحسب المقاطعات والأقاليم والولايات وحسب العرق واللون واللغة والديانة .

(١) المجلس الاقتصادي والإجتماعي ، اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ، ورشة عمل حول مؤشرات التنمية - بيروت ١٤-١٢ ، نوفمبر ٢٠٠١ .

جدول (١)

المؤشرات العالمية للأمم المتحدة ذات الأهمية طبقاً للمجالات الموضوعية. (٢)

وأهدافها والغايات المنشودة والمؤشرات ذات الأهمية طبقاً للمجالات الموضوعية. (٢)

الموتمر العالمي للمرأة ١٩٩٥ بيجين ٢٠٠٠ نيويورك ١٩٩٦	المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية ١٩٩٥ كونيغزون جنيف	المؤتمر العالمي للسكان والتربية ١٩٩٤ القاهرة ١٩٩٤	المؤتمر العالمي للطبيعة ١٩٩٣ فيينا ١٩٩٣	المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان ١٩٩٢ روما ١٩٩٢	المؤتمر العالمي من أجل الأطفال ١٩٩٠ نيويورك ١٩٩٠	المؤتمر العالمي للجنسين داكار ٢٠٠٠ روما ١٩٩٠
WFS	FWCW	WSSD	ICPD	WCHR	UNCED	EFA
المؤشرات: - مسред الزيادة الطبيعية. - المسكان حسب الطبيعة. - العسر (١٥-١٧) - العسر (٦٤-٦٥) - نسبة سكان حالي. - الحضر. - معدل الخصوبة. - معدل المضوية. - الماءات (١٥) - الماءات (١٩) - السكان حسب العسر (٥٠-٥١) - السكان حسب العسر (٦٤-٦٥) - السكان حسب العسر (٦٩-٧٠) الوع في سنة ٢٠٢٥ وحسب الوع في سنة ٢٠٢٥ وحسب	المؤشرات: - معدل الزيادة الطبيعية. - معدل الزيادة. - معدل الوفيات. - معدل الهجرة. - المطر. - السكان حسب المطر. - العسر (١٥-١٧) - العسر (٦٤-٦٥) - حجم السكان سنة النوع. - السكان حسب العسر (٦٩-٧٠) الوع في سنة ٢٠٢٥ وحسب الوع في سنة ٢٠٢٥ وحسب	المؤشرات: - معدل الزيادة الطبيعية. - معدل الزيادة. - معدل الوفيات. - معدل الهجرة. - المطر. - السكان حسب المطر. - العسر (١٥-١٧) - العسر (٦٤-٦٥) - حجم السكان سنة النوع. - السكان حسب العسر (٦٩-٧٠) الوع في سنة ٢٠٢٥ وحسب الوع في سنة ٢٠٢٥ وحسب	المؤشرات: - إزالة الفقر - كخطوة ضرورية للمؤسسات البشرية والحصول على المقدمة الاستدامة. المساء على القضاء على الفساد والتحقيق الأخلاقي المستدام المستدامة.	المؤشرات: - إزالة الفقر - كخطوة ضرورية للمؤسسات البشرية والحصول على المقدمة الاستدامة. المساء على القضاء على الفساد والتحقيق الأخلاقي المستدام المستدامة.	المؤشرات: - إزالة الفقر - كخطوة ضرورية للمؤسسات البشرية والحصول على المقدمة الاستدامة. المساء على القضاء على الفساد والتحقيق الأخلاقي المستدام المستدامة.	المؤشرات: - إزالة الفقر - كخطوة ضرورية للمؤسسات البشرية والحصول على المقدمة الاستدامة. المساء على القضاء على الفساد والتحقيق الأخلاقي المستدام المستدامة.
البيوغرافيا						



البيانات المنشورة:	البيانات المنشورة:	بيانات المؤشرات:					
البيانات المنشورة:	بيانات المؤشرات:	بيانات المؤشرات:	بيانات المؤشرات:	بيانات المؤشرات:	بيانات المؤشرات:	بيانات المؤشرات:	بيانات المؤشرات:
البيانات المنشورة:	بيانات المؤشرات:	بيانات المؤشرات:	بيانات المؤشرات:	بيانات المؤشرات:	بيانات المؤشرات:	بيانات المؤشرات:	بيانات المؤشرات:
البيانات المنشورة:	بيانات المؤشرات:	بيانات المؤشرات:	بيانات المؤشرات:	بيانات المؤشرات:	بيانات المؤشرات:	بيانات المؤشرات:	بيانات المؤشرات:

الموتمر العالمي للبيئة والتعميم دوري للمجتمع جرينبلات داكار ٢٠٠٠	الموتمر العالمي من أجل الأطلسي بنيورك ١٩٩٠	الموتمر العالمي للغذاء فيينا ١٩٩٣	الموتمر العالمي للتنمية والبيئة والتعميم دوري جانيرو ١٩٩٢	الموتمر العالمي للتنمية الاجتماعية كوبنهagen ١٩٩٥	الموتمر العالمي الرابع للمرأة ١٩٩٥	الموتمر العالمي الثاني عن المستوطنات البشرية استنبول ١٩٩٦	الموتمر العالمي للأغذية والبيئة والتنمية دوري للأمم المتحدة ١٩٩٦	مقر القمة العالمية مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتعميم دوري للأغذية والبيئة والتنمية دوري للأمم المتحدة ١٩٩٦
WFS	FWCW	WSSD	ICPD	WCHR	ICN	WSC	EFA	
المؤشرات: - تنوّع السكان الحضر - سعر الملاه - تلوّث الهواء الغاية المشروعة: - تنقية ميل إدارة العرض - والطلب على المياه. المؤشرات: - معاملة مياه الصرف - الاستخلاص من النفايات - الصاببة.	المؤشرات: - إنتاجية - الأرض الصالحة لزراعة - مساحة المسكن المتاحة لكل شخص عدد الأفراد استبعاد المطين لكل غرفة مع كل غرفة من المنزل من التلوّث الحضري المؤشرات: - إعادة بناء المنشآت والحمامات. الغاية المشروعة: - الورقية من الكوارث وإعادة بناء المنشآت بالصحراء المستفيدين بالصحراء الصحبي. نسبة السكان العامية المشتركة: - حفظ نظام نقل باليه الأمومة. نسبة السكان المستفيدين باليه الأمومة. العامية المشتركة: - حفظ على البيئة. المؤشرات: - الورقة المستخرفة بالكهرباء.	المؤشرات: - انتعاش الطاقة. - ازدهار الزراعة. - استهلاك المواد المستترفة للاوزون - تركيز ملوثات الهواء في البيئة الحضرية. - استخدام المخصبات (الأسمدة). - استخدام المبيدات الزراعية - النسبة المئوية لمساحة الغابات إلى مساحة أراضي الدولة - كافية قطع الأشجار - الأراضي الصالحة بالتصحر - مساحة المنشآت.						
- خطط بيئية محلية - حلّة الواصلات - المؤشرات:								

المواعير العالمية لحقوق الإنسان فيها	المؤشر الدولي للسكان والتنمية	المؤشر العالمي للبيئة والتنمية من أجل الأطفال	المؤشر العالمي من التعليم والغذاء للأطفال	المؤشر العالمي من التعليم والغذاء للأطفال من أجل الأطفال
مؤشر القمة العالمية للبيئة والتنمية ١٩٩٥ المواعير العالمية للبيئة والتنمية ١٩٩٥ الرابع للمرأة ١٩٩٥ يجين ٢٠٠٠ نيويورك FWCW	مؤشر الأمم المتحدة الثاني عن البشرية ١٩٩٦ اسطنبول ١٩٩٦ نيويورك WFS	مؤشر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية ١٩٩٣ كونيتيجن ١٩٩٤ جنيف WSSD	مؤشر الأمم المتحدة من التعليم والغذاء للأطفال ١٩٩٢ روما ١٩٩٠ نيويورك ١٩٩٠ WSC	مؤشر الأمم المتحدة من التعليم والغذاء للأطفال ١٩٩٠ داكار ١٩٩٠ نيويورك ١٩٩٠ روما ١٩٩٢ EFA
الإبتدائية . - نسبة البناء إلى الأولاد في المرحلة الثانوية .	الإبتدائية . - نسبة البناء إلى الأولاد في المرحلة الثانوية .	الإبتدائية . - نسبة البناء إلى الأولاد في المرحلة الثانوية .	الإبتدائية . - نسبة البناء إلى الأولاد في المرحلة الثانوية .	الإبتدائية . - نسبة البناء إلى الأولاد في المرحلة الثانوية .
الأهداف العامة: المساواة بين الجنسين في العمل.	الأهداف العامة: المساواة بين الجنسين في العمل.	الأهداف العامة: إيجاد فرص عمل منتظم .	الأهداف العامة: إيجاد فرص عمل منتظم .	الأهداف العمل والترفيف الأهداف الحددة:
الموشّرات : العنابة المشوددة: معدل المشاركة في القوى العاملة . معدل النمو السنوي في القوى العاملة . معدل البطالة نسبة القوى العاملة حسب الحالة التعليمية . معدل المشاركة في العنابة للمجتمعين البالغين ٢٥-٢٩ عاماً. معدل النمو السنوي للفتوى العاملة .	الموشّرات : العنابة المشوددة: معدل المشاركة في القوى العاملة . معدل النمو السنوي في القوى العاملة . معدل البطالة نسبة القوى العاملة حسب الحالة التعليمية . معدل المشاركة في العنابة للمجتمعين البالغين ٢٥-٢٩ عاماً. معدل النمو السنوي للفتوى العاملة .	الموشّرات : معدل النمو السنوي للقوى العاملة . معدل البطالة .	الموشّرات : معدل النمو السنوي للقوى العاملة . معدل البطالة .	١- إيجاد فرص عمل منتظم .
- إجمالي المعطليين . - نسبة القوى العاملة في قطاع ما .	- إجمالي المعطليين . - نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي إلى إجمالي العاملين .	- إجمالي المعطليين . - معدّل البطالة حسب الحالة التعليمية .	- معدّل البطالة ل الشباب لسابقة)	- إجمالي المعطليين . - معدّل البطالة حسب الحالة التعليمية .

العنوان	المؤشر	القيمة	البيان	البيان	المؤشر	القيمة	المؤشر	القيمة
المساواة بين الجنسين في العمل	المؤشرات:	٣ - المساواة بين الجنسين في العمل.	المساواة على مارسات التمييز بين الجنسين في سوق العمل .	المؤشرات:	المساواة على مارسات التمييز بين الجنسين في العمل .	المساواة ، الصناعية ، الخدمات(١)	الزراعة ، الصناعية ، الخدمات(١)	اللجان والهيئات
العامدة .	ال المؤشرات :	- معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة .	- معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة .	ال المؤشرات :	- معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة .	- نسبة العمالة حسب الحالة العملية (يعمل بأجر أو مرتب أو يعمل لحسابه) - نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي إلى إجمالي العاملين .	- نسبة العمالة حسب الحالة العملية (يعمل بأجر أو مرتب أو يعمل لحسابه) - نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي إلى إجمالي العاملين .	الجنة والتنمية للسكان والتنمية
الإناث في التوظيف .	المؤشرات:	- معدل البطالة حسب النوع .	- معدل البطالة حسب النوع .	المؤشرات:	- معدل البطالة حسب النوع .	مقروباً بالغة الشريبي للدولار .	مقروباً بالغة الشريبي للدولار .	الإجتماعيات
العامدة .	المؤشرات:	- النسبة المئوية للأطفال العاملين الأقل من ١٥ سنة .	- النسبة المئوية للأطفال العاملين الأقل من ١٥ سنة .	المؤشرات:	- النسبة المئوية للأطفال العاملين الأقل من ١٥ سنة .	١٩٩٤ القاهرة	١٩٩٥ الراجح للمرأة	المواعير العالمية
نسبة مساهمة الإناث في العمالة .	المؤشرات:	- معدل البطالة حسب النوع .	- معدل البطالة حسب النوع .	المؤشرات:	- النسبة المئوية للأطفال العاملين الأقل من ١٥ سنة .	١٩٩٣	١٩٩٥ بيجين	مواعير الأمم المتحدة عن البشرية
غير الرعاية .	المؤشرات:	- معدل البطالة حسب النوع .	- معدل البطالة حسب النوع .	المؤشرات:	- النسبة المئوية للأطفال العاملين الأقل من ١٥ سنة .	١٩٩٦ استنبول	١٩٩٦ نيويورك	مواعير الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
الرجوع .							١٩٩٧ روما	مواعير الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

الموئل العالمي عن التعليم للجميع جوينتن روما ١٩٩٠	الموئل العالمي من أجل الأطفال نيويورك ١٩٩٠	الموئل العالمي من أجل التعليم للجميع جوينتن داكار ٢٠٠٠	الموئل العالمي من أجل التعليم للجميع جوينتن داكار ١٩٩٠
القمة العالمية للتنمية الاجتماعية ١٩٩٥ كريتهجن ١٩٩٥	القمة العالمية عن المستوطنات البشرية اسطنبول نيويورك ١٩٩٦	القمة العالمية من أجل الطفولة وتنمية الإنسان فيينا ١٩٩٣	القمة العالمية من أجل الطفولة وتنمية الإنسان فيينا ١٩٩٣
الأهداف العامة: - ضمان التغطية الشاملة - زراعة الجميع إلى وصول النساء إلى المساواة في الرعاية الصحية الأولية .	الأهداف العامة: - ضمان التغطية الشاملة - زراعة الجميع إلى وصول النساء إلى المساواة في الرعاية الصحية الأولية .	الأهداف العامة: - توسيع مدى خدمات الرعاية الصحية وزيادة رعاية صحية جيدة الرعاية الصحية .	الأهداف العامة: - توسيع نطاق الرعاية الصحية الأساسية لجميع الأشخاص في جميع البيئات والظروف البيئية الصعبة وزيادة الرعاية الصحية .
WFS	FWCW	WSSD	ICPD
الصحة والتنمية والتنمية العامة: - ضمان صحة الإناث الكاملة - توسيع نطاق الرعاية قبل الولادة منهن هم في التعليم على ما يحتاجونه من الرعاية ورعايته الصحيحة ودعم الأمن والقضاء على تناول سوء الغذاء .	الصحة والتنمية والتنمية العامة: - ضمان صحة الإناث الكاملة - توسيع نطاق الرعاية قبل الولادة منهن هم في التعليم على ما يحتاجونه من الرعاية ورعايته الصحيحة ودعم الأمن والقضاء على تناول سوء الغذاء .	الصحة والتنمية والتنمية العامة: - ضمان صحة الإناث الكاملة - توسيع نطاق الرعاية قبل الولادة منهن هم في التعليم على ما يحتاجونه من الرعاية ورعايته الصحيحة ودعم الأمن والقضاء على تناول سوء الغذاء .	الصحة والتنمية والتنمية العامة: - ضمان صحة الإناث الكاملة - توسيع نطاق الرعاية قبل الولادة منهن هم في التعليم على ما يحتاجونه من الرعاية ورعايته الصحيحة ودعم الأمن والقضاء على تناول سوء الغذاء .
العام: ٢٠١٥ المؤشرات: معدل وفيات المواليد معدل وفيات المواليد			

الموئل العالمي من التعليم والجهاز المركزي للمعلومات ٢٠٠٠	الموئل الدولي من أجل الأطفال ١٩٩٠	القيمة المالية من أجل الأطفال ١٩٩٠	القيمة المالية للتنمية الاجتماعية ١٩٩٥	الموئل العالمي للمراة ١٩٩٥
الموئل العالمي لحقوق الإنسان فيينا ١٩٩٣	الموئل الدولي للأغذية وروما ١٩٩٢	الموئل العالمي للمطالعنة عن الأغذية والبيئة ١٩٩٢	الموئل العالمي للتنمية الاجتماعية ١٩٩٥	الموئل العالمي للمرأة ١٩٩٥
WCHR	ICPD	WSSD	KRIBHAGEN ١٩٩٥	KRIBHAGEN ١٩٩٥
WFCW	FWCW	WFS	نيويورك ٢٠٠٠	نيويورك ٢٠٠٠
الغاية المشودة: خفض معدل الوفيات بين الأطفال دون ٥ سنوات من العمر بمقدار ثالثين مقارنة بأرقام عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠١٥.	الغاية المشودة: خفض معدل الوفيات بين الأطفال دون ٥ سنوات من العمر بمقدار ثالثين مقارنة بأرقام عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠١٥.	الغاية المشودة: خفض معدل الوفيات بين الأطفال دون ٥ سنوات من العمر بمقدار ثالثين مقارنة بأرقام عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠١٥.	الغاية المشودة: خفض معدل الوفيات بين الأطفال دون ٥ سنوات من العمر بمقدار ثالثين مقارنة بأرقام عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠١٥.	الغاية المشودة: خفض معدل الوفيات بين الأطفال دون ٥ سنوات من العمر بمقدار ثالثين مقارنة بأرقام عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠١٥.
٤- تحسين صحة الأمهات وخفيف معدل الأطفال.				
الموئل: - النساء المؤدية للحالات التي تتم تحت إشراف كوادر صحية مدربة.	الموئل: - النساء المؤدية للحالات التي تتم تحت إشراف كوادر صحية مدربة.	الموئل: - النساء المؤدية للحالات التي تتم تحت إشراف كوادر صحية مدربة.	الموئل: - النساء المؤدية للحالات التي تتم تحت إشراف كوادر صحية مدربة.	الموئل: - النساء المؤدية للحالات التي تتم تحت إشراف كوادر صحية مدربة.
الغاية المشودة: النطعيم العالمي ضد الحصبة . المؤشرات: نسبة الشووية للأطفال في عمر سن واحد مطعمين.	الغاية المشودة: النطعيم العالمي ضد الحصبة . المؤشرات: نسبة الشووية للأطفال في عمر سن واحد مطعمين.	الغاية المشودة: النطعيم العالمي ضد الحصبة . المؤشرات: نسبة الشووية للأطفال في عمر سن واحد مطعمين.	الغاية المشودة: النطعيم العالمي ضد الحصبة . المؤشرات: نسبة الشووية للأطفال في عمر سن واحد مطعمين.	الغاية المشودة: النطعيم العالمي ضد الحصبة . المؤشرات: نسبة الشووية للأطفال في عمر سن واحد مطعمين.

الدولي للغذاء من أجل الأطفال نيويورك ١٩٩٢ WFS	مقر القمة العالمي الرابع للمرأة ١٩٩٥ بيجين ٢٠٠٠ FWCW	المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة عن التعليم المحيي جنوب داكار ٢٠٠٠ نيويورك ١٩٩٦ Nairobi	المؤتمر العالمي للتنمية من أجل الأطفال من أجل التعليم المحيي جنوب داكار ١٩٩٠ نيويورك ١٩٩٣ EFA
الغاية المشودة: - خفض مستوى سوء التغذية الحاد والمتوسط بين الأطفال دون سن الـ ٥ إلى النصف من المستوى السابق ١٩٩٠ عام ٢٠٠٠. الغاية المشودة: - خفض مستوى سوء التغذية الحاد والمتوسط بين الأطفال دون سن الـ ٥ إلى النصف من المستوى السابق ١٩٩٠ عام ٢٠٠٠. الغاية المشودة: - خفض مستوى سوء التغذية الحاد والمتوسط بين الأطفال دون سن الـ ٥ إلى النصف من المستوى السابق ١٩٩٠ عام ٢٠٠٠.	الغاية المشودة: - خفض مستوى سوء التغذية الحاد والمتوسط بين الأطفال دون سن الـ ٥ إلى النصف من المستوى السابق ١٩٩٠ عام ٢٠٠٠. الغاية المشودة: - خفض مستوى سوء التغذية الحاد والمتوسط بين الأطفال دون سن الـ ٥ إلى النصف من المستوى السابق ١٩٩٠ عام ٢٠٠٠.	الغاية المشودة: - خفض مستوى سوء التغذية الحاد والمتوسط بين الأطفال دون سن الـ ٥ إلى النصف من المستوى السابق ١٩٩٠ عام ٢٠٠٠.	الغاية المشودة: - خفض مستوى سوء التغذية الحاد والمتوسط بين الأطفال دون سن الـ ٥ إلى النصف من المستوى السابق ١٩٩٠ عام ٢٠٠٠.
الغاية المشودة: - النسبة المئوية للأطفال دون ٥ سنوات من العمر الذين يعانون من سوء التغذية . الغاية المشودة: - النسبة المئوية للأطفال دون ٥ سنوات من العمر الذين يعانون من سوء التغذية . الغاية المشودة: - النسبة المئوية للأطفال دون ٥ سنوات من العمر الذين يعانون من سوء التغذية .	الغاية المشودة: - النسبة المئوية للأطفال دون ٥ سنوات من العمر الذين يعانون من سوء التغذية . الغاية المشودة: - النسبة المئوية للأطفال دون ٥ سنوات من العمر الذين يعانون من سوء التغذية .	الغاية المشودة: - النسبة المئوية للأطفال دون ٥ سنوات من العمر الذين يعانون من سوء التغذية .	الغاية المشودة: - النسبة المئوية للأطفال دون ٥ سنوات من العمر الذين يعانون من سوء التغذية .
٦- تحسين وضعية تغذية الأطفال الغالبية من التعليم المحيي جنوب داكار ١٩٩٠ نيويورك ١٩٩٣ EFA	الغالبية من التعليم المحيي جنوب داكار ١٩٩٠ نيويورك ١٩٩٣ EFA	الغالبية من التعليم المحيي جنوب داكار ١٩٩٠ نيويورك ١٩٩٣ EFA	الغالبية من التعليم المحيي جنوب داكار ١٩٩٠ نيويورك ١٩٩٣ EFA
٨- زيادة إمكانية الوصول إلى الأسرة الغالبية من التعليم المحيي جنوب داكار ١٩٩٠ نيويورك ١٩٩٣ EFA	الغالبية من التعليم المحيي جنوب داكار ١٩٩٠ نيويورك ١٩٩٣ EFA	الغالبية من التعليم المحيي جنوب داكار ١٩٩٠ نيويورك ١٩٩٣ EFA	الغالبية من التعليم المحيي جنوب داكار ١٩٩٠ نيويورك ١٩٩٣ EFA

الموتمر العالمي الرابع للمرأة ١٩٩٥ لبيجين ٢٠٠٠ نيويورك ١٩٩٦ WFS	المؤتمر العالمي للتنمية الإجتماعية ١٩٩٥ كرنفال جانير ١٩٩٣ FWCW	المؤتمر العالمي للسكان والتنمية ١٩٩٤ القاهرة ١٩٩٣ WSSD	المؤتمر العالمي من أجل الأطفال للغذاء ١٩٩٢ روما ١٩٩٢ UNCED	المؤتمر العالمي من أجل التعليم والبيئة والتنمية الإنسانية فيينا ١٩٩٣ نيويورك ١٩٩٠ WCHR	المؤتمر العالمي من أجل الأطفال للمجتمع جوبتن داكار ١٩٩٠ ٢٠٠٠ EFA
الغاية المشودة: توفير حيز كافٍ للمعيش وتجنب الازدحام . المؤشرات : عدد الأشخاص لكل غرفة أو مستوى مساحة الأرضية المخصصة لكل فرد.	الغاية المشودة: المساواة في الوصول إلى المؤسسات السياسية . المؤشرات : نسبة المقادع المشغولة من قبل النساء في الحكومة الوطنية بما فيها البرلمان.	الغاية المشودة: توفير حيز كافٍ للمعيش وتجنب الازدحام . المؤشرات : عدد الأشخاص لكل غرفة أو مستوى مساحة الأرضية المخصصة لكل فرد.	الغاية المشودة: - توفير ملوي ملائم للجميع . -	مؤشرات اجتماعية أخرى: الامثلية: - انتصارات المجال: المجال السياسي للمرأة .	مؤشرات اجتماعية أخرى: الامثلية: - انتصارات المجال: المجال
الغاية المشودة: استخابات حرّة ونزاهة وحوكمة ديمقراطية . -	الغاية المشودة: -	الغاية المشودة: -	الغاية المشودة: -	الغاية المشودة: -	الغاية المشودة: -
٣- محضن جهود مني البربرية .					

٥ - النزاهة في تطبيق العدالة	WSC	ICN	WCHR	UNCED	ICPD	WSSD	FWCW	WFS	المؤشر العالمي لحقوق الإنسان فيينا ١٩٩٣
المؤشر العالمي للبيئة والتنمية من أجل داكار ١٩٩٢	روما ١٩٩٢	القاهرة ١٩٩٤	كرنفالجن ١٩٩٥	القمة العالمية للبيئة والتنمية للأغذية والزراعة لعام ١٩٩٥	المؤتمر العالمي للمرأة ١٩٩٥	المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ١٩٩٥	مؤشر القمة العالمية من أجل داكار ١٩٩٦	المؤشر العالمي للبيئة والتنمية للأغذية والزراعة لعام ١٩٩٦	المؤشر العالمي الرابع للمرأة ١٩٩٦
المؤشر العالمي من أجل داكار ١٩٩٠	روما ١٩٩٠	القاهرة ١٩٩٤	كرنفالجن ١٩٩٥	المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية للأغذية والزراعة لعام ١٩٩٥	المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ١٩٩٥	المؤشر العالمي الرابع للمرأة ١٩٩٦	مؤشر القمة العالمية من أجل داكار ١٩٩٦	المؤشر العالمي الرابع للمرأة ١٩٩٦	المؤشر العالمي الرابع للمرأة ١٩٩٦
المؤشرات :									
- تكرار الاستئنابات الحرة و والتربية .									
- الاعتراف بقانون حرية التعبير والمشاركة والتجمّع.									
الغاية المنشودة:									
- توفر إطار تشريع يضمن وتطبيق أحكام القانون واللاحقات القضائية والمهن القانونية والمحاكمات العادلة وفقاً للمعايير الدولية .									
المؤشرات :									
- الاعتراف بقانون الضمانات لضمان استقلال ونزاهة سلسلة القضاء وإجراء محاكمات عادلة .									
الغاية المنشودة:									
القضاء على المخالفات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تؤثر على أمن الفرد بما في ذلك التعذيب والقصوة والمعاملة أو العقوبة غير الإنسانية أو المهينة لكرامة وتنفيذ الفوري والعسفي وحرادث الاختفاء والعمورية .									
٦ - حرية الفرد وأمنه.									

الموتمر العالمي من أجل التعليم المحيط من أجل التعليم المحيط بالجمعية العامة للأمم المتحدة في داكار ١٩٩٥	الموتر العالمي من أجل التعليم المحيط من أجل التعليم المحيط بالجمعية العامة للأمم المتحدة في داكار ١٩٩٥	الموتر العالمي من أجل التعليم المحيط من أجل التعليم المحيط بالجمعية العامة للأمم المتحدة في داكار ١٩٩٥	الموتر العالمي من أجل التعليم المحيط من أجل التعليم المحيط بالجمعية العامة للأمم المتحدة في داكار ١٩٩٥
الموتمر العالمي للتنمية للسكان والتنمية ١٩٩٤	الموتر العالمي للتنمية للسكان والتنمية ١٩٩٤	الموتر العالمي للتنمية للسكان والتنمية ١٩٩٤	الموتر العالمي للتنمية للسكان والتنمية ١٩٩٤
كونهنجن جنيف ١٩٩٥	كونهنجن جنيف ١٩٩٥	كونهنجن جنيف ١٩٩٥	كونهنجن جنيف ١٩٩٥
WSSD	ICPD	WSSD	ICPD
المؤشرات :	المؤشرات :	المؤشرات :	المؤشرات :
- الاعتراف بقانون حظر المخالفات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تؤثر على أمن الفرد.	- الاعتراف بقانون حظر المخالفات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تؤثر على أمن الفرد.	- الاعتراف بقانون حظر المخالفات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تؤثر على أمن الفرد.	- الاعتراف بقانون حظر المخالفات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تؤثر على أمن الفرد.
الغاية المشرودة: - تشجيع الالامركيزية ودعم السلطات المحلية. - تشجيع ودعم المشاركة والروابط المدنية.	الغاية المشرودة: - الموافقة على كافة أدوات واتفاقيات حقوق الإنسان العالمية وتحبب الشعوب بالقدور الممكن	الغاية المشرودة: - الموافقة على كافة أدوات واتفاقيات حقوق الإنسان العالمية وتحبب الشعوب بالقدور الممكن	الغاية المشرودة: - تشجيع الالامركيزية ودعم السلطات المحلية. - تشجيع ودعم المشاركة والروابط المدنية.
الموتر العالمي لحقوق الإنسان فيينا ١٩٩٣	الموتر العالمي لحقوق الإنسان فيينا ١٩٩٣	الموتر العالمي لحقوق الإنسان فيينا ١٩٩٣	الموتر العالمي لحقوق الإنسان فيينا ١٩٩٣
٢٠٠٠ نيويورك	٢٠٠٠ نيويورك	٢٠٠٠ نيويورك	٢٠٠٠ نيويورك
FWCW	WCR	WCR	FWCW
المؤشرات :	المؤشرات :	المؤشرات :	المؤشرات :
- السيئة . - حفظ نظام نقل فعال يحافظ على البيئة . - المؤشرات :	- المصالح . - تحفظ الماء والطاقة . - تحسين البيئة . - تأكيد تداول ، وإمكانية مساعدة ، وفاعالية الحكم في المطالبات والمدن والمناطق الكبرى . - الوقاية من الكوارث وإعادة بناء المستوطنات .	- المصالحة على المقدمة . - أدوات وأتفاقيات حقوق الإنسان . - تحفظ الماء والطاقة . - تأكيد تداول ، وإمكانية مساعدة ، وفاعالية الحكم في المطالبات والمدن والمناطق الكبرى . - الوقاية من الكوارث وإعادة بناء المستوطنات .	- المصالحة على المقدمة . - أدوات وأتفاقيات حقوق الإنسان . - تحفظ الماء والطاقة . - تأكيد تداول ، وإمكانية مساعدة ، وفاعالية الحكم في المطالبات والمدن والمناطق الكبرى . - الوقاية من الكوارث وإعادة بناء المستوطنات .
١٩٩٦ نيويورك	١٩٩٦ نيويورك	١٩٩٦ نيويورك	١٩٩٦ نيويورك
WFS			

المؤشرات : - سكان المستوطنات - المدرية الرسمية وغير الرسمية .	غرسين ظروف المعيشية	المؤشرات الشفافية وأمكانية المسائلة .	المؤشر العالمي لحقوق الإنسان فينا	المؤشر العالمي للبيئة والتنمية	المؤشر العالمي لحقوق الإنسان في داكار	المؤشر العالمي من أجل الأطفال	المؤشر العالمي من التعليم	مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية

المؤشرات Indicators

تعريف (١) :

المؤشر عبارة عن (دلالات قد تكون رقم ، أو حقيقة ، أو رؤى يمكن أن تشكل أدلة لقياس التغيرات التي حدثت في ظل ظروف محددة ، وفي وقت معين) . والمؤشرات هي : (الأداة التي تهيئة القاء نظرة فاحصة على نتائج المبادرات ، والخطوات التي اتخذت للتغييرها) . والمؤشرات المتعلقة بال النوع لها وظائف في غاية الأهمية ، خاصة انها تشير إلى مدى قدرة مشاريع التنمية على تلبية الأهداف ، وتحقيق النتائج المتعلقة بالمساواة النوعية . ومؤشرات النوع أدلة لقياس التغيرات في المجتمع في حقبة زمنية معينة .

تعريف (٢) :

المؤشرات هي : (الأدوات التي تسمح بقياس عدد من التغيرات ، كالمدخلات والعمليات ، والخرجات أو النتائج وتأثير المشروع) .

وأدوات المؤشرات هي عبارة عن نسب مئوية ، معادلات أو أعداد مطلقة . يمكن أن تدلنا على أوضاع معينة مثل :

- التيسير (التوافر) Availability
- الوصول Accessibility
- الاستخدام Utilization
- التغطية Coverage
- الجودة Quality
- الفعالية Effectiveness
- التأثير Impact

تعريف المؤشرات (٣)

مؤشرات المجازفة / المساعدة	تقيس تأثير العوامل الخارجية على المشروع / البرنامج
مؤشرات المدخلات	تهتم بالمصادر والموارد المخصصة للمشروع / البرنامج
مؤشرات سير العمل في المشروع/ البرنامج	تقيس الأنشطة الموصولة للمصادر المخصصة للمشروع/ البرنامج كما ترصد الإنجازات المتحققة خلال التنفيذ ، وتقتفي أثر التقدم باتجاه تحقيق النتائج المتواخدة .
مؤشرات المخرجات	تحدد النتائج المرحلية المؤقتة ، عند النقطة التي يقترب فيها تدخل المنظمة المانحة من نهايته مثلاً
مؤشرات المردود والنتائج	تتصل مباشرة بالنتائج البعيدة المدى للمشروع وبعد انتهاء تدخل المنظمة المانحة .
	يمكن استخدام عدد قليل من المؤشرات ، وقد دلت التجربة على وجوب اصطفاء عدد يصل إلى ستة مؤشرات لكل نوع من الأنواع المذكورة أعلاه .

المؤشرات الدالة على الجندر قادرة على أداء وظيفة خاصة تمثل في الدلالة على ماهية السبل التي اتخذتها برامج ومشاريع التنمية ومدى مواءمتها للأهداف التي وضعتها والنتائج التي حققتها فيما يتصل بالعدالة الجندرية . وهي تقيس التغيرات الجذرية والمرتبطة بعلاقات الجندر في المجتمع خلال فترة زمنية معينة .

وهذا الدليل سوف يناقش بصورة أساسية المؤشرات في دورة المشروع المستخدمة فيما يتعلق بتحديد النوع ، مع تحليل بعض الدراسات .

تحديد الأهداف :

يجب أن تكون الأهداف واضحة ومحددة ، وهناك نوعان من الأهداف :

أولهما : الأهداف التي يمكن معرفة ، وحصر نتائجها بسهولة ، لأنها ذات طبيعة كمية. (Quantitative)

ثانيهما : الأهداف التي يمكن حصر نتائجها بصورة أكثر صعوبة ، وهي التي تركز على التحليل الكيفي (Qualitative) لأنها في الغالب ترتبط بأبعاد اجتماعية ، لا يمكن قياسها بسهولة بل قد تستعصي على القياس في كثير من الأحيان . وعند وضع الأهداف فأنا دائمًا نستخدم النوعين معاً ، ولكن في الغالب نجد أنفسنا ميالين نحو واحد من هذين الهدفين دون الآخر .

مثال النهج الأول :

زيادة عدد تسجيل الطالبات في المدارس الابتدائية بنسبة ٥٠٪ في منطقة المشروع ، خلال خمسة سنوات ، وذلك لتأكيد عدالة النوع الاجتماعي (الاقتصادية والاجتماعية) .

مثال النهج الثاني :

تمكين الفقراء المتعففين بالمشروع من المشاركة في عملية اتخاذ القرار في تلك الأوضاع التي تشكل بعض من اهتماماتهم .

ولتحقيق هذه الأهداف ، يجب مراعاة العوامل التي تؤدي دوراً هاماً ومباشراً في نجاح أو إخفاق المشروع ، مثل على ذلك العوامل الاقتصادية ، الاجتماعية ، البيئية ، وسياسة الدولة عامة .

ومن السهل علينا قياس عدد الطالبات اللاتي تم استيعابهن بالمدارس الابتدائية ، في حين نجد من الصعب قياس نسبة مشاركة الفقراء في اتخاذ القرار . فإذا كان المشروع ميالاً إلى تحقيق النوع الأول من الأهداف ، فإنه سوف يستخدم المؤشرات الكمية لتحديد نسبة زيادة التعليم . أما إذا كان المشروع ميالاً لتحقيق النوع الثاني من الأهداف فإنه يستخدم المؤشرات الخاصة بالتمكين . ويستخدم النوع الأول ، من هذه الأهداف أيضاً في تحليل التغيرات التي طرأت على الاحتياجات العملية للمرأة . بينما يحدد النوع الثاني من هذه الأهداف ، عدد التغيرات التي طرأت على الاحتياجات الاستراتيجية للمرأة .

المؤشرات المستخدمة في دورة المشروع تتكون من :

- أ - مؤشرات متعلقة بتحديد سير العمل (Process) (عادة نوعية) مثل تنمية الموارد ، تدريب الموظفين ، مراكز العملة . الخ .
- ب - عملية تسيير المشروع (Management Process).
- مثلاً علاقة المشروع ببرامج ومشاريع أخرى .
- التنسيق مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية .
- إشراك الفئات المجتمعية المستهدفة .

ج - مؤشرات متعلقة بتقييم النتائج (Output) (عادة كمية) مثل :

- عدد المدربين

- عدد المنظمات التي تم وضع برنامج عمل مشترك معها

- عدد المجتمعات التي عقدت .

- عدد المشاركين من الفئات المجتمعية المستهدفة في أنشطة المشروع المختلفة .

د - مؤشرات النجاعة (الفعالية) (Effectiveness) مثل :

- كم عدد المدخلات التي تحولت إلى مخرجات أو نتائج .

هـ - مؤشرات تعبّر عن نسبة معينة (Ratio)

و - مؤشرات تحديد الإنتاجية ، أو المردودية مثل :

- المردود الذي حصل عليه العاملون من المشروع .

ز - مؤشرات المحصلة النهائية : ويتعلق بصورة مباشرة بالنتائج ذات المدى البعيد بعد دخول المشروع موضع التنفيذ .

المؤشر النوعي :

عبارة عن استيعاب الفئة المجتمعية المستهدفة ، ورغبتهم في إبداء آرائهم التي تتعلق بالمتغيرات الاجتماعية ، الاقتصادية ، السلطوية الخ .

عوامل اختيار المؤشرات :

يمكن للمؤشرات أن تتطور عبر منهج المشاركة ، عن طريق اشراك كل المساهمين في المشروع ما أمكن ذلك .

- المؤشرات يجب أن تكون ضمن الأهداف .

- تحديد المؤشرات لكل مرحلة من مراحل المشروع على حده .

- تحديد المؤشر الكمي والنوعي .

- أن تكون المؤشرات محايضة عند تحديدها لتشمل الجنسين .

الخطوط العريضة لاختبار المؤشرات ^(٤)

ينبغي تطوير المؤشرات بطريقة تشاركية بحيث تشمل جميع المشاركين/ المساهمين كلما كان ذلك ممكناً.

- ينبغي على المؤشرات أن تتواكب مع الأهداف .

- يجب إضافة مؤشرات عوامل المجازفة/ المساعدة .

- تحتاج كل مرحلة من دورة المشروع إلى مؤشر خاص بها .

- أن يتضمن المشروع مؤشرات كمية ونوعية معاً .

- يتوجب أن تكون جميع المؤشرات مفصلة حسب الجندر .

(٤) المؤشرات الدالة على الجندر - أهميتها وطراطئ عملها - دليل على مستوى المشروع ، مركز الأبحاث والتدريب حول قضايا التنمية - بيروت ٢٠٠٠ .

لماذا وكيف تحدد المؤشرات :

يعبر هذا المقال عن نموذجاً عن حالة التعليم في مجتمع ما بصورة عامة غير مراعية للنوع الاجتماعي :

الخلفية :

يعتمد أحد الأقاليم على الزراعة ، كوسيلة لكسب العيش ، إلى جانب بعض الأنشطة التقليدية الأخرى ، حيث تقوم المرأة بزراعة الخضروات ، والمشاركة بالعمليات الزراعية ، كالعزق والمحاصد . والعناية بتراثي الدواجن للاستفادة من مستخرجاتها ، إضافة إلى عملها بالنسيج والخياطة كمصدر دخل اضافي للاسرة . وبسبب الفقر ، الذي يعاني منه البعض ، نجد هناك تمايزاً ، وعدم دراية بأهمية النوع . ويظهر ذلك جلياً في التركيز على تعليم أبناء الأغنياء . فعلى الرغم من وجود مدارس بالقرية للمرحلتين الابتدائية والثانوية ، نلاحظ أن ٧٥٪ من المعلمين رجال ، كما أن عدد المعلمين غير كاف بالمقارنة مع العدد الحقيقي للطلاب ، وهذا الوضع يتناقض مع أحد المبادئ التي تؤكد أن التعليم إلزامي لكل الأطفال ، الذين تتراوح أعمارهم بين ٥—١٣ سنة . ونسبة الالتحاق بالمدارس ، يمكن أن تعكس لنا الفارق الاقتصادي بين الذكور والإناث ، وبالنسبة للأطفال للأطفال في المراحل ١-٦ نجد أن نسبة الأغنياء للفقراء تساوي ١ إلى ٥ في المائة ، بينما فرص التعليم المتاحة للجنسين يمثل الفقراء منها ٣٠٪ أي أن نسبة الاستيعاب تساوي ٥٪ للأطفال الفقراء و ١٥٪ للأطفال الأغنياء .

معايير اختيار المؤشرات (٥)

- يجب تطوير المؤشرات بطريقة تشاركية ، لتشمل جميع المساهمين المستفيدين من المشروع كلما كان ذلك ممكناً.
- ينبغي أن تكون المؤشرات وثيقة الصلة باحتياجات المستخدم ، وعلى مستوى يستطيع معه فهمها
- يجب أن تكون جميع المؤشرات مفصلة حسب الجنس.
- استخدام المؤشرات النوعية والكمية معاً.
- أن تتصف المؤشرات بسهولة الاستخدام والفهم.
- أن يتم تحديد المؤشرات بشكل واضح .
- أن تكون المؤشرات قليلة العدد والقاعدة البديهية تقول بأنه يمكن استخدام عدد يصل حتى ستة مؤشرات لكل نوع (المدخلات - المردود).
- أن تكون المؤشرات دقيقة وصحيحة من الناحية التقنية .
- أن تقيس المؤشرات الاتجاهات والميول بمرور الوقت .

أهداف المشروع:

تحقيق المساواة في الوصول إلى التعليم ، في مرحلة الأساس دون تخفيض نسبة القبول ، وذلك خلال خمس سنوات (هذا مثال للنوع الأول من الأهداف) .

(٥) المؤشرات الدالة على الجندر- أهميتها وطريق عملها- دليل على مستوى المشروع، مركز الأبحاث والتدريب حول قضايا التنمية- بيروت ٢٠٠٠

مكونات المشروع :

- ١) - إدخال نظام التحفيز (للباء والمعلمين).
 - صرف حواجز نقدية وعينية لأولياء الطلبة الذين الحقوا أبنائهم بالمدارس .
 - يمنح حافز نقدى أو عيني لأى ولی أمر طالبة الحق ابنته بالمدرسة ، وكانت نسبة حضورها للمدرسة عالية نسبياً إذا ما قورنت برفقاتها .
 - ٢) لزيادة مشاركة الفئات المجتمعية المحلية ، فمن الأهمية أن يكون هناك تمثيل عادل للمعلمين ، والملumat في مجلس المدرسة كمجلس الآباء الاستشاري أو المحلي . مع منح فرص متساوية للطبقة الفقيرة والغنية ولكل تكون هذه المجالس فعالة ، يمكن أن تقوم هذه المجالس نفسها بتحديد حجم ونوع الحواجز المدفوعة لأولياء الأمور . والغرض الأساسي من ذلك هو ، تسهيل مشاركة المجتمعات المتنفسة في مثل هذه الأنشطة ، لضمان التزامهم واستمراريتهم في هذه المجالس . وبالتالي ضمان إتاحة فرص تعليم متساوية للجنسين .
 - ٣) تحسين الوسائل والأدوات المدرسية ، وإدخال وجبة غذاء للدارسين ، وتحسين وسائل الإيضاح ، والأدوات المتعلقة بالعملية التعليمية في الصحف ، كالمقاعد والسيورات ، الكتب المدرسية ، والأدوات الأخرى المساعدة ، لاستمرار العملية التعليمية .
 - ٤) تحسين مكونات المناهج الدراسية ، وربطها بأهمية النوع .
- إجراء الدراسة المنسحبة الأولية بحيث تكون من مؤشرات كمية ، وأخرى نوعية كما هو موضح أدناه :

تعريف المؤشرات ^(٦)

- **مؤشرات المدخلات** : تتصل بالموارد المخصصة للمشروع .
- **مؤشرات سير المشروع** : تقييس نشاطات التوصيل والتوزيع للموارد المخصصة للمشروع ، وهي مقاييس ضرورية لرصد ما أنجز خلال التنفيذ ، وتكمّن فائدتها الرئيسية في اكتفاء آثار تقدم المشروع لتحقيق نتائجه المرتقبة .
- **مؤشرات المخرجات** : تقييس النتائج المؤقتة والمرحلة (عند نقطة معينة مثلاً حين يشارف تدخل المنظمة المانحة في المشروع على نهايته) .
- **مؤشرات التتابع** : ترتبط ارتباطاً محكماً بالتتابع البعيدة المدى للمشروع ، وبعد انتهاء تدخل المنظمة المانحة تماماً .
- **المؤشرات الكمية** : وهي قياسات رقمية للتغيير ، مثل عدد النساء اللاتي يقمن بمراجعة مركز العناية بالمرأة الحامل .
- **المؤشرات النوعية** : تتصل بإدراك الناس وجهات نظرهم ، كالآراء المتعلقة بالتغييرات الطارئة على العلاقات الاجتماعية والسلطوية والوضع الاجتماعي . وهذه كلها أمور قابلة للقياس ، وعلى سبيل المثال ، فإن عدد النساء في منطقة المشروع اللاتي يعتبرن أن وضعهن قد تحسن ، يمكن أن يزودنا بمقاييس رقمي للمؤشر النوعي .

^(٦) المؤشرات الدالة على الجender- أهميتها وطراقي عملها- دليل على مستوى المشروع، مركز الأبحاث والتدريب حول قضايا التنمية- بيروت ٢٠٠٠.

المؤشرات لتحليل المعوقات أثناء المشروع :

- سلوك الموظفين تجاه المشروع .
- نسبة حضور ، والتزام أفراد المجتمعات المحلية .
- سلوك القادة المحليين ، وحضورهم الاجتماعات وتعليقاتهم أثناء انعقاد الاجتماعات .

مؤشرات مدخلات الإنتاج (Inputs)

- تمويل المشروع -
- رؤية المجتمعات المحلية لجدوى المشروع
- درجة مشاركة المجتمعات المحلية في التخطيط .

مؤشرات العملية (Process)

- المساهمة المادية للمجتمعات المحلية .
- عدد الاجتماعات في الشهر .
- نسبة حضور الاجتماعات ، والمشاركة فيها (من قبل الجنسين) .
- استطلاع رأي الوالدين حول المنفعة التي تجني من المدرسة .
- العدد الفعلي للطلبة الملتحقين بالمدارس من الجنسين .

مؤشرات المخرجات (Output)

- إتاحة الفرص لتعيين عدد متساوي من المعلمين والمعلمات . .
- إتاحة فرص متساوية لاستيعاب الإناث والذكور .
- إتاحة فرص متساوية لزيادة معدل المتعلمين حتى المرحلة الابتدائية من الجنسين .
- تطوير المناهج التعليمية ، بإضافة الموضوعات التي تتناول أهمية النوع .
- زيادة نسبة تمثيل المرأة في المجالس المحلية (وذلك إذا استحال تساوي الفرص) .

مؤشرات العائد من المشروع (Outcome)

- تساوي معدل المستوعين حسب المجموعات أو حسب الجنس ، بعد نهاية مدة تنفيذ المشروع . .
- تساوي معدل الذين أكملوا المرحلة الأساسية .
- تحسين وضع الطلبة والطالبات في المجتمعات الفقيرة (توفير الرعاية الصحية والخدمات الأخرى وإتاحة فرص التوظيف) .

وكل المؤشرات التي سبق ذكرها تقع في مجموعات التحليل الكمي .

التحليل النوعي : هذا النوع من المؤشرات يقوم أساساً على تحديد وعزل بعض العوامل التي أثرت في إحداث بعض المؤشرات ، لماذا نجح المشروع؟ أو لماذا فشل المشروع؟

وهذا يعيننا في الإجابة عن بعض التساؤلات ، مثل معرفة مدى مشاركة المجتمعات المحلية في السعي نحو اتجاه المشروع . هل كانت هناك مواقف إيجابية؟ وما هو موقف الأفراد الرافضين؟ وكيف تم التغلب على المعوقات؟ هل هناك علاقة ملموسة بين التعليم ، وتحسين مستوى المعيشة ، والوضع الاجتماعي ، أو الوضع الذي يمكن أن ينشده أو يتطلع إليه الأفراد من الجنسين؟

تطور استخدام المؤشر

- ١ - انصب معظم الاهتمام قبل بداية السبعينيات على المؤشرات الاقتصادية ، خصوصاً تلك المتعلقة بالنتائج الإجمالي المحلي وأنظمة الحسابات الوطنية ، والسبب في ذلك يعود إلى تركيز التنمية في ذلك الوقت على النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية .
- ٢ - وخلال السبعينيات ، وأوائل الثمانينيات تم التركيز على التنمية البشرية والدعوة إلى ما ما يسمى بالمؤشرات الاجتماعية التي تركز على الصحة والتعليم ، والعملة ، والسكان . وتم تطوير المؤشرات الاجتماعية لتتكامل المؤشرات الاقتصادية مع غرض محدد يتصل بالدفاع عن القضايا الاجتماعية ، ولم تتم مناقشة مسألة الجندر سوى عدد ضئيل من المهتمين بهذا المفهوم في تلك الفترة المبكرة .
- ٣ - ومنذ منتصف الثمانينيات تم تركيز قوي على مؤشرات التمكين والمشاركة ، وتلك الدالة على الجندر ، الأمر الذي عكس تبلاً آخر في ترتيب أولويات التنمية . وقد ساعدت إعادة ترتيب الأولويات والاعتراف بالنساء كمساهمات في التنمية على تكريس الدلالة الجندرية كشرط ضروري لبدء الجهود التنموية . وكان للتأييد الذي قدمته المنظمات النسائية واهتمام المختصين في تنمية المرأة ، التابعة لمنظمات التنمية ، أبلغ الأثر في تأكيد قيمة المعلومات والمعطيات المفصلة حسب الجندر . لكن تطوير المؤشرات الدالة على الجندر ما زال تحت التجريب حتى الآن (بيك ١٩٩٤ ، أوكلبي ١٩٩١).

مؤشرات المشاركة والتمكين:

تعتبر مؤشرات المشاركة والتمكين من العناصر الأساسية في دراسة معوقات النوع الاجتماعي بصورة عامة ، ومن أكثرها استخداماً في الدراسات التي تجري في هذا المجال ، لأنها تتناول الأساليب التي يتم من خلالها استخدام المؤشرات ، والمتغيرات المساهمة في تكوين النوع ، ومن ثم كان لابد من معرفة هذين المؤشرتين من خلال الآتي :

أولاً : مؤشرات المشاركة

ليس هناك طريقة واحدة متفق عليها لقياس مؤشر مدى المشاركة . فالدراسات التي أجريت في هذا المجال ، ركزت على نسبة مشاركة المجموعات ودراسة هذه المجموعات ، ومن ثم كان موضوع تكوين هذه المجموعات أحد أهم ما تركز عليه مؤشرات المشاركة . وهي مؤشرات عامة يتم استخدامها بكثرة ، نظراً لسهولة إجراءاتها وقلة تكلفتها .

ويمكن أن نركز على أهمية القياس بالنوع ضمن إطار المشاركة في كل المشروعات التنموية ، التي تؤثر على النوع .
وغالباً ما يتم جمع مؤشرات المشاركة بطريقة جماعية يصعب تطبيقها أحياناً.

مؤشرات تحليل الخطورة :

- المساندة التي يقدمها المشارك في المجتمعات المحلية .
- المساندة المقدمة من قطاعات المدنيين المختلفة كالنساء وكالرجال المتنفذين (ذوى الوجاهة) والزعماء المحليين من شيوخ القبائل والعشائر .
- تحكم قطاعات متعددة من السكان في المشروع .
- درجة التزام الجهات الممولة على المدى البعيد للمشروع .

مؤشرات المدخلات :

- اختلاف مستويات المجتمعات المحلية التي شاركت في التخطيط (نساء ، رجال) زعماء محليين ، إدارات حكومية ، منظمات طوعية .. الخ .
- أهمية الاجتماعات وعددتها مع الأفراد المحليين المهتمين ، خاصة في مراحل تخطيط المشروع ، ووضعه حيز التنفيذ .
- أهمية حضور المشاركين للدراسة الاولية وتحطيط المشروع ، وضرورة تصنيفهم حسب النوع ، وحسب الفئات المثلية للمجموعات المحلية ، التي قام على أساسها المشروع .

مؤشرات المدخلات العملية :

- مراجعة الموارد والدعم المادي .
- تحديد النظم واللوائح التي تحكم نوعية المشاركة من قبل المجتمعات المحلية ، من حيث مداها وطبيعتها .
- التقليل من الاعتماد على الدعم الخارجي .

مؤشرات المراقبة :

- عدد مرات حضور الاجتماعات (النساء ، الرجال .. الخ)
- عدد الرجال والنساء في موقع اتخاذ القرار .
- تحديد المهام وتوزيعها دورياً للقادة .

مؤشرات الأنشطة :

- تحديد عدد الزيارات للمركز الصحي ، وفق جدول احصائي ومراقبة ازديادها او انخفاضها ، وتحديد حواجز المشروع .
- المورد البشري (العماله) ، المعدات ، الأموال المنقوله وغير المنقوله .

مؤشرات العملية :

- عدد المجموعات المحلية من الجنسين .
- تحديد الفئات العمرية ، والفئات الاقتصادية المواظبة على حضور الاجتماعات .

مؤشرات المنفعة العائد :

- المنفعة العائدة على الجنسين ، مثال الذين تم تعينهم من الجنسين ، ومعدلات زيادة الإنتاج .
- المنفعة من المشروع (ممتلكات ، منشآت .. الخ) .

ثانياً : مؤشرات التمكين :

ينطبق عليها ما ينطبق على مؤشرات المشاركة ، فما من طريقة أخرى يمكن أن تعتبر غوذجاً لقياس التمكين . ومؤشرات قياس التمكين هي الأكثر صعوبة ، لأنها تضمن بين طياتها التغيرات الشخصية ، والاقتصادية والسياسية . وهي كلها متغيرات غير مستقرة .

ويكن استخدام مؤشرات التمكين في مجالين رئيسيين :

- ١ - التغيرات التي تحدث في شخصية الإنسان ، والشعور بالثقة بوجود الحق ، والقدرة على اتخاذ القرار والحرية في اختيار البديل المتاحة ، والتي تؤثر في الإنسان بصورة مباشرة .
- ٢ - ينبغي ان يتناصف التغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي يتم اختياره ، مع ظروف المكان والزمان ، وارتباطها بالشخص المعنى ، والتي قد تختلف معتمدة على مجال التمكين . هل هو لتنمية الشخصية أم لتطوير التغيير الاقتصادي أم السياسي للاثنين معاً . كما يختلف التمكين باختلاف الهدف منه (كسب احترام الغير ، الوصول إلى المنفعة ، والنمو الاقتصادي تغيير في النظام الاقتصادي والاجتماعي فقط) . ويسبب هذه الاختلافات أياً كان فإن الهدف من المشروع هو تمكين المرأة أو تمكين المتعفين جمیعاً . ومن ثم كان لابد من تحديد الآتي :
 - نوع التمكين .
 - تحديد الفترة الزمنية التي يحدث فيها التمكين (فترة المشروع) وكيف يمكن تحقيق هذا الهدف .
 - معرفة عدد الأفراد الذين سيتأثرون به .
 - درجة تأثير هؤلاء الأفراد به .

وعلى الرغم من الصعوبة التي يمكن أن تواجهنا في اختيار مقياس التمكين إلا أن هناك عدد من المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس التمكين ، والقائمة الموضحة أدناه تبين لنا بعض المؤشرات لقياس مدى الفائدة في سلسلة من المشروعات . أن معظم مؤشرات التمكين عملية نسبية لأن التمكين عملية مستمرة تحتاج إلى زمن طويل .

بعض الأمثلة لمؤشرات التمكين الخاصة بالمرأة :

التمكين الشانوي (والتغير يلاحظ تدريجياً على مدى الزمن)

- إدخال نصوص القانون الخاصة بحقوق الإنسان .
- حصر القضايا الخاصة بحقوق المرأة ، عن طريق المحاكم وتحديد نتائجها .
- عدد الحالات الخاصة المتعلقة بطالبة المرأة بحقها في الطلاق ، وحق المرأة الأرملة في تمكينها بعرض قضایاها في المحاكم المحلية ، ونتائج هذه القضايا .
- معرفة الاجراءات القانونية لمرتكبي المخالفات وخارج قي القانون .
- ازدياد او انخفاض نسبة العنف الواقع على المرأة .
- تحديد نسبة المحاميات الى المحامين ، وقياس نسبة الزيادة والنقصان في عدد النساء في قوى الامن الداخلي والرتب المختلفة ، مقارنة مع الرجال .

التمكين السياسي :

- تحديد النسبة المئوية لعدد المقاعد التي تتحلها النساء في الادارة المحلية والبرلمان ، وفي مواقع اتخاذ القرار .
- تحديد النسبة المئوية للنساء في السلطة التنفيذية .
- تحديد النسبة المئوية للنساء في الوظائف العامة .
- تحديد النسبة المئوية للنساء والرجال ، الذين أدلو بأصواتهم في الانتخابات .
- تحديد النسبة المئوية للذين يحق لهم التصويت من الجنسين .
- نسبة الاعضوات الى الاعضاء في المنظمات الشعبية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية .

مؤشرات التمكين الاقتصادي :

- التغيير في نسبة معدلات التوظيف وعدم التوظيف .
- مشاركة أفراد الأسرة في أعمال البيت كرعاية الأطفال ، والزمن اللازم للقيام بالأنشطة الاقتصادية المختلفة .
- الفرق في رواتب وأجور النساء والرجال .
- التغير في النسبة المئوية للمالكين (الأرض ، المنازل ، الحيوانات) .
- متوسط اتفاق رب الأسرة (رجل أو امرأة) على التعليم والصحة .
- النسبة المئوية للفرص المتوفرة للمرأة لتطوير قدراتها التقنية كالخدمات الفنية المقدمة من قبل الحكومة أو المصادر غير الحكومية .

التمكين الاجتماعي :

- عدد النساء في المؤسسات المحلية ، والمنظمات النسوية ومجموعات زيادة ذوي الدخول الصغيرة .
- مقارنة النساء اللاتي في مواقع اتخاذ القرار في المجتمع المحلي بالعدد الكلي للأفراد الذين يشملهم المشروع .

- إلى أي مدى كان للتدريب أثر على النساء في المجتمع المحلي بالمقارنة مع الرجال .
- حرية اتخاذ القرار فيما يتعلق بعدد الأطفال ، وعدد حالات الإجهاض .
- حرية الحركة داخلياً وخارجياً بالمقارنة مع الرجال .

أمثلة للمؤشرات النوعية للتمكين :

- من الصعب الوصول إلى اتفاق حول المؤشرات النوعية للتمكين ، حيث أن هناك عدة طرق للتعریف بها .
والأسئلة الموضحة أدناه تبين أمثلة على بعض المؤشرات النوعية للتمكين .
- إلى أي درجة تعي النساء السياسة المحلية ، وحقوقهن الشرعية؟ ، هل النساء ، أقل وعيًا من الرجال؟ هل يختلف هذا الوعي باختلاف مستوى المجموعات الاقتصادية ، أو الفئة العمرية أو العرقية؟ هل حدث هذا التغيير بمرور الزمن؟ .
 - هل لاحظت بأن النساء أصبحن أكثر تمكيناً مقارنة بالرجال؟ ولماذا؟
 - هل لاحظت احترام وتقدير المرأة لنفسها؟ لماذا؟ وما هي مظاهر ذلك بالمقارنة مع رؤية الرجال؟ .
 - هل هناك شعور بين الرجال والنساء بأن لهن مستقبل اقتصادي مرموق ولماذا؟
 - هل هذه التغيرات للدرجة التي يمكن إدراكتها أو الشعور بها في القدرة على اتخاذ القرار فيما يخص الأسرة؟
 - هل بإمكان المرأة اتخاذ القرار دون الرجوع إلى الرجل أو رب الأسرة؟ وما هي أنواع القرارات التي تقوم باتخاذها لوحدها ، دون الرجوع للرجل؟

في الجدولين أدناه عينة من المؤشرات ، على شكل أسئلة عن التمكين بالمشاركة في المشاريع حيث يبيّن الجدول الأول المؤشرات النوعية ويبيّن الجدول الثاني المؤشرات الكمية والجدولان يتعلقان بالأهداف التي سبق ذكرها وكيف يتم استخدام المؤشرات في دورة المشروع .

جدول (١) يبين المؤشرات للنوع الثاني من الأهداف (Qualitative) :

المؤشرات المردودية	المؤشرات المخرجات	المؤشرات العلمية	المؤشرات المدخلات	المؤشرات	الأهداف
- زيادة في التمثيل السياسي للنساء بنسبة ٢٠٪ في خلال الخمس سنوات .	- أثر التدريب على المرأة لقد أصبح بإمكانها أخذ دور كبير في اتخاذ القرار على المستوى المحلي وعلى المستوى العام ، نتيجة لزيادة تمثيل المرأة في السياسة	- عدد النساء اللاتي تم تدريبهن .	- عدد النساء اللاتي بختلف التحصن بالبرنام التعليمي .	- تدريب المرأة على القيادة . - برنامج تعليمي للنساء الحكومية .	- مدى تقبل المجتمع المحلي مدي قبول الحكومة .
- تقليل نسبة العنف ضد المرأة بنسبة ٥٠٪.	- زيادة عدد النساء المستغلات بالسياسة (عن المدى القصير).	- رأي المرأة في التدريب الذي تلقته .	- الدعم المالي الذي دفع للمشروع .	- قبول المرأة للوصول إلى مراكز القوى .	- طريق الوصول إلى القوى السياسية في خلال خمس سنوات (النوع الثاني من الأهداف).
- رؤية النساء للتغيير الذي حدث لأوضاعهن				- زيادة نسبة تمثيل المرأة في المقاعد النيابية سيقود إلى تحسين وضع المرأة .	

جدول (٢) : يبين المؤشرات للنوع الأول من الأهداف (Quantitative)

المؤشرات المردودية	المؤشرات المخرجات	المؤشرات العلمية	المؤشرات المدخلات	المؤشرات	الأهداف
- زيادة نسبة تمثيل المرأة في السياسة بنسبة ٢٠٪ .	- زيادة تمثيل المرأة في السياسة إلى ٢٠٪ في خلال بنهاية فترة إلى ١٠ سنوات .	- زيادة نسبة تمثيل المرأة في السياسة إلى ٢٠٪ .	- المجتمعات المحلية لاحظت جدوى المشروع .	- قبول المجتمع المحلي للمرأة في المجال السياسي .	- زيادة في التمثيل السياسي للنساء في ٣٠ مجلس ريفي في منطقة المشروع أي بنسبة ٢٠٪ في خلال سنوات (النوع الأول من الأهداف) .
- الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للنساء الممثلات في السياسة .	- رأي النساء والرجال في أثر هذه الزيادة .	- نسبة التدريب والتعليم المخصص للمرأة .	- المال المخصص للمشروع .	- قبول الحكومة على الوصول إلى موقع القوة .	
	- عدد الرجال والنساء في مناصب اتخاذ القرار .	- اتجاهات الرجال والنساء للتدريب والتغيير الذي طرأ للمجموعات الاقتصادية المختلفة .		- الاستقرار السياسي للمنطقة المحددة .	
				- النظام السياسي سيظل متعدد .	

- ما هو المؤشر

المؤشر هو عالمة دالة ، قد تكون رقمًا أو حقيقة واقعة ، أو رأياً أو إدراكاً يقيس التغيرات في ظرف معين أو حالة محددة خلال فترة من الزمن .

وقد وصف بوير (١٩٦٦) المؤشرات الاجتماعية بأنها "سلسلة من دلالات (أرقام) إحصائية ، تمكننا من تحديد موقعنا وتوجهنا فيما يتعلق بالقيم والأهداف ، وتساعدتنا على تقسيم برامج بعينها وتقدير وتحديد تأثيرها" .

ومن خلال هذا التعريف يمكن ادراك الطبيعة المعيارية للمؤشرات ، كما يمكن من خلاله تفسير التغير في اتجاه معين على انه جيد أو سيء (٧) .

على سبيل المثال ، ارتفاع معدل الولادات يمكن أن يفسر بأنه مؤشر جيد بالنسبة إلى بلد معين ومؤشر سيء بالنسبة إلى آخر .

إضافة إلى إقراره بأن المؤشرات يمكن أن تأتي من جميع أشكال الأدلة الكمية والنوعية معاً ، وأن المؤشرات يمكن أن تقسيم التغير بمرور الزمن .

ويعرف المؤشر أيضاً على أنه وصف إحصائي يوضح كيفية وطبيعة ظروف الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية أو الجغرافية في مجتمع ما .

لماذا نستخدم المؤشرات

تمكننا المؤشرات من مراقبة ورصد وتقدير جزئيات المشاركة والتفاعل للحياة الاجتماعية للإنسان والمجتمع بشكل مستمر وعبر بناء سلسلة زمنية متتابعة . ولهذا السبب تعتبر المؤشرات أدوات طبيعية تحتل موقع الصدارة في رصد وتقدير الجهد التنموي .

لماذا نستخدم المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي

لأن المؤشرات الرئيسية الشائعة تستخدم بطريقة تحجب أو على الأقل تخفي من قيمة مساهمة النساء في المجتمع الذي يعيشن فيه ، على سبيل المثال الناتج القومي ومؤشرات العمل . وفي العديد من المجتمعات يتم عادة استثناء مجالات العمل (التي عادة ما تقوم بها النساء) كالعمل غير الرسمي والعمل غير مدفوع الأجر وتربيه الأطفال والأعمال المنزلية ، ولا يتم اعتبارها كأنشطة عمل ضمن أنظمة الحسابات الوطنية .

المؤشرات الدالة على الجندر قادرة على أداء وظيفة خاصة تمثل في الدلالة على ماهية السبل التي اتخذتها برامج ومشاريع التنمية ومدى مواءمتها للأهداف التي وضعتها والنتائج التي حققتها فيما يتصل بالعدالة الجندرية . وهي تقسيم التغيرات الجارية والمرتبطة بعلاقات الجندر في المجتمع خلال فترة زمنية معينة .

(٧) دليل ورشة عمل "مفهوم المؤشرات" صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة اليونيفيم (فلسطين ٢٠٠١)

المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية
<ul style="list-style-type: none"> - مؤشرات أصعب قياساً، خصوصاً فيما يتعلق بالعمليات الاجتماعية التي تتطلب تأكيداً أكبر على التحليل النوعي لقياسها. مثال: الآراء المتعلقة بالتغييرات الطارئة على العلاقات الاجتماعية والسلطة والموقع . - تتصل بادراك الناس ووجهات نظرهم . 	<ul style="list-style-type: none"> - مؤشرات سهلة القياس نسبياً . مثال: عدد النساء اللواتي يقمن بمراجعة مراكز العناية بالمرأة الحامل . - قياسات رقمية قابلة للتغيير .

الاستراتيجية المتبعة مع المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي ، هي استخدام المنهج "الكمي" و "النوعي" معاً لقياس التغيرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في المجتمع بمرور الوقت .

فحص المؤشر الذي يتم اختياره

مهما كان المؤشر الذي تم اختياره ، ينبغي عليه اجتياز اختبارين اثنين: اختبار الصحة ، واختبار الثبات . واختبار الصحة يعني أن المعلومات التي ترودنا بها المؤشرات يجب أن تكون مطابقة للحقيقة الواقعية التي نقيسها وطريقة التأكد من صحة المؤشر هي :

- ١ - الحكم البديهي السليم
- ٢ - هل يعكس المؤشر نتائج متشابه في حالات وأوضاع مختلفة؟
- ٣ - وهل تنتج وسائل المسح المختلفة أو تكشف نفس المؤشرات؟

أما ثبات المؤشر فتعني أن المؤشرات المستخدمة يجب أن تكون دقيقة ومتقاربة . ويصبح المؤشر معولاً عليه حين نستخدم نفس الأداة (مسح ، مقابلة) لعدة مرات وتفرز في كل مرة نتائج متطابقة أو متشابهة .

الثبات يعني به الثبات في المفهوم ، الدلالة ، اللغة وكيف يتم فهمه من قبل الآخرين .

مثال: إذا أدلى شخص بإجابة حول البطالة ، وقام شخص آخر بطرح السؤال على هذا الشخص ، وتم الحصول على نفس الإجابة ، فإن ذلك يعني الثبات عند مدللي البيان بغض النظر عن الشخص الذي يقوم بطرح السؤال .

أما صحة المؤشر فيقصد بها دقة البيان أو الإجابة التي يتم الحصول عليها .

التحليل النوعي والحدود الدلالية للمؤشرات النوعية والكمية

تعتبر المؤشرات الكمية والنوعية علامات دلالية، لكنها بحد ذاتها، لا تصل إلا إلى مستوى محدود من التحليل. وعند استخدام المؤشرات، تبرز عادة ضرورة القيام بتحليلات نوعية إضافية، لتفسير وجود حالة أو وضعية معينة.

المؤشرات النوعية والكمية تزودنا بمدخل منهجي لكنها لا تصل إلا إلى مستوى محدود من التحليل. وعندما نعمل على هذه المؤشرات تظهر الحاجة عادة إلى تحليل نوعي إضافي يبين السبب الكامن وراء وجود حالة أو وضعية معينة.

يستخدم التحليل النوعي لفهم العمليات الاجتماعية، كما يبين كيف ولماذا وجدت تلك الحالة المعينة التي تقوم المؤشرات بقياسها، والكيفية التي يمكن بها تغيير تلك الحالة في المستقبل.

التحليل النوعي يتجسد في استقصاء الأدوار لكل من المرأة والرجل، أي الأدوار المختلفة التي يلعبها الرجال والنساء في المجتمع: كيف ظهرت إلى حيز الوجود؟ وكيف يمكن تغييرها؟ والمؤشرات النوعية والكمية يمكن أن تكشف جوانب معينة من الأدوار للنساء والرجال، لكنها لا تستطيع سوى اتباع سبيل محدد في كشف السبب وراء وجود هذه الأدوار والكيفية التي يمكن بها تغييرها.

إن الفهم الشامل لتطور أدوار المرأة ومكانتها مقارنة بالرجل يعطي إطاراً تاريخياً لتفسير البيانات.

صفات المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي

من أهم صفات الإحصاءات والمؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي أنها تجمع بشكل مفصل للنساء والرجال وللبنات والأولاد، إلا في الحالات التي لا تسمح بذلك مثل: الخصوبة ووفيات الأمهات ومؤشرات الصحة الإنجابية.

التصنيفات العمرية:

بالإضافة إلى نوع الجنس، فإن العمر عادة ما يؤدي لتغيرات في الإحصاءات. فمعدلات الوفاة والنشاط الاقتصادي والحالة الزواجية كلها تتغير مع العمر. والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع تتعدد وتتأثر بالعمر.

ويحدد اختيار الفئات العمرية وتصنيفها اعتماداً على نوع المؤشر المراد جمعه، مثلاً:

في دراسة التركيب العمري للسكان (الهرم السكاني) تُستخدم مجموعات عمرية من خمس سنوات (٤٠ - ٤ - ٥ ، ٩ ، ١٤ - ١٠ ، ... الخ) إضافة إلى مؤشرات (الخصوبة العمرية) و(الوفيات العمرية) و(معدلات النشاط الاقتصادي التي تعتمد أيضاً على الفئات العمرية لخمس سنوات عند حسابها).

في مؤشرات الصحة والوفاة، نجد أن مجموعة العمر الدنيا تقسم إلى من هم دون سنة واحدة من العمر وللمجموعة من سنة إلى أربع سنوات.

في مجال التعليم تتوافق مجموعات الأعمار مع تلك التي يلتحق بها الأطفال بالتعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، ٦-١١ ، ١٢-١٤ ، ١٥-١٧ ، ١٨+.

فيما يخص النساء ، فإن المجموعة العمرية ١٥-٤٩ سنة ذات أهمية لتطابقها مع فترة الإنجاب ، بينما تدعى الفترة بعد ٥٠ سن الخمسين فترة ما بعد الإنجاب .

تصنيفات تقاطعية حسب المنطقة الجغرافية :

من التغيرات الأخرى التي تتعكس على الإحصاءات نجد أن الواقع الجغرافية مثل : الحضر والريف . وتبرز الاختلافات في أدوار النوع وفروقاته على طول الخطوط الجغرافية . وتستخدم دوائر الإحصاءات تصنيفات جغرافية رئيسية .

تصنيفات تقاطعية حسب المجموعات الاجتماعية/الاقتصادية :

يعتبر المستوى الاجتماعي والمميزات الاجتماعية/الاقتصادية من مصادر التغيير في معظم التغيرات ذات الاهتمام ، كما أن التحصيل العلمي والحالة الاجتماعية/الاقتصادية ، والحالة الزواجية تؤثر على قدرة الأفراد في المشاركة والاستفادة من جهود التنمية .

قياس المؤشر

مصادر البيانات

- التعدادات

- الاستقصاءات (المسح بالعينة)

- بيانات سجل السكان

- سجلات إدارية أخرى

تعدادات السكان والإسكان

- أفضل مصدر للمعلومات

- يوفر معلومات حول حجم السكان وتوزيعهم مصنفين تصنيفا شاملا على النحو المرغوب وإجراء المقارنات فيما بين المجموعات العمرية والجنسية الهامة .

- توفير بيانات حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية (التعليم، الدخل، ... الخ).

- الفرد هو الوحدة الإحصائية الأساسية في تعداد السكان .

- توفر بيانات عن المناطق الصغيرة وإمكانية مقارنتها مع مناطق ومجتمعات مختلفة .

- تسمح بتحديد العينات الفرعية المختلفة التي يتعين دراستها بعمق أكبر عن طريق مسح العينات .

مثال : قد يأخذ المرء بيانات السؤال الخاص برب الأسرة من نتائج التعداد ، ويجري تصنيفاً للعائلات التي ترأسها المرأة ، حيث يعمل على تنفيذ مسحاً إضافياً باستخدام مسح العينة ، ويجري عليها تحليلًا عميقاً .

مسوح الأسر المعيشية

تقوم المسوح الأسرية باختيار عينة تمثل جزءاً صغيراً من السكان بغية الحصول على معلومات في حينها عن موضوع أو اكثري يكون محلاً للاهتمام الجاري. وتركز مسوح الأسر المعيشية عادة على عدد محدود من المواضيع، مثل العمالة أو الخصوبة، ولكنها تشمل على عدد أكبر من الأسئلة عن المواضيع التي يمكن إدراجها في التعداد. كما أنها تعطي عادة خصائص اجتماعية/ اقتصادية عديدة من قبيل الخصائص التي تشملها التعدادات، بغية توفير خلفية لتفسير النتائج وتحليلها.

وفي مسوح الأسر المعيشية، تكون الوحدة الأساسية هي الفرد (وربما تكون الأسرة المعيشية)، ويجري الحصول على إطار اختيار العينة في غالب الأحوال من تعداد السكان.

وتتبادر هذه الاستقصاءات تباعاً واسع النطاق، من شكل المسح المتعدد الموضوعات الذي تدرج فيه مواضيع متعددة إلى المسوح عالية التخصص التي تعنى بجانب واحد فقط من جوانب حالة المرأة والرجل. وتتبادر أيضاً من حيث التغطية الجغرافية أحياناً. كما تتباين في امتدادها الزمني، وتقنيات اختيار العينات والعدد، الخ.

ومن أمثلة المسوح مختلفة الأشكال التي تحتوي على معلومات ذات صلة بقضايا النوع الاجتماعي، مسح استخدام الوقت، ومسح القوى العاملة، الخ.

نظم التسجيل والسجلات الإدارية

- تشمل سجلات السكان لتسجيل الأحداث الهامة (المواليد، والوفيات، وحالات الزواج، والطلاق).
- سجلات إدارية أخرى يمكن الحصول منها على إحصاءات بشأن حالة المرأة. مثل: سجلات التعليم، والصحة، والجريمة.

آليات قياس المؤشرات

- ١ - الأعداد: وهو مقياس مطلق على سبيل المثال عدد الأشخاص الذين ينتسبون لنقابات العمال.
- ٢ - النسب: عدد الأشخاص الذين يحققون صفة أو خاصية معينة في فئة ما كنسبة من كل الأشخاص في هذه الفئة وعند ضرب النسبة في 100 تصبح نسبة مئوية من المجموع.

مثال: هناك 5 نساء في المجلس التشريعي من أصل 88 عضو. $5 \div 88 \times 100 = 5.6\%$

المعدلات: وهو يمثل تكرار لحدث أو حالة من السكان خلال فترة زمنية محددة (عادة سنة).

مثال: معدل الخصوبة العام هو عبارة عن عدد الولادات لكل 1000 امرأة في الفئة العمرية $15-45$. وهكذا، فإن المعدل قد يكون عمر محدد، جنس محدد، جيل محدد، وظيفة محددة، وهكذا.

ويكون المؤشر من متغير واحد أو عدة متغيرات ولتوسيع ذلك نأخذ المثالين التاليين:

مثال (١): نسبة الإناث في المجتمع هو مؤشر يعتمد على متغير واحد هو نوع الجنس (ذكر أو أنثى).

مثال (٢): نسبة البطالة في المجتمع هو عبارة عن مؤشر يقاس من خلال عدة متغيرات مثل العمر، انضمام الفرد للقوى العاملة، البحث عن عمل، ... الخ.

دراسة حالة: ربط المؤشرات بالسياسات^(٨)

(السياسات ذات العلاقة بالوضع الاقتصادي والإجتماعي)

يجب ان تهدف المعلومات الإحصائية التي يتم جمعها حول موضوع ما إلى تحسين صياغة السياسات واتخاذ القرارات في المجالات التي لها علاقة بالمرأة والرجل. ومن ثمّ اعتماد السياسات على هذه الإحصاءات. ويجب إظهار الفجوة بين السياسات وبين البرامج لحتّى المؤسسات المعنية على معالجة ذلك، وبالتالي يجب أن تكون المؤشرات أداة مفيدة للسياسات والبرامج التي بحاجة إلى تعديل.

المساهمة الاقتصادية والبطالة:

السياسات ذات العلاقة

تعتبر معدلات النشاط الاقتصادي ومعدلات البطالة أساسية في مراقبة مدى ارتباط أو مساهمة كل من المرأة والرجل في الإنتاج ، وفي استكشاف الاختلافات الضمنية وتفسيرها في معدل مساهمة المرأة والرجل ، وفي التنبؤ في حجم القوى العاملة بالاعتماد على حجم السكان وتركيبهم .

يعتبر الدخول في عمل بأجر مهما في تحقيق الاعتماد على الذات ، وضمان رفاهية أعضاء الأسرة المعتمدين على دخل رب الأسرة سواء أكان هذا الدخل للمرأة أو الرجل .

المؤشرات المختارة

معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة والرجل حسب الفئات العمرية .

نسبة النساء والرجال غير النشطين اقتصادياً حسب الفئات العمرية

نسبة النساء الى الرجال من السكان النشطين اقتصادياً وذلك حسب الفئات العمرية .

معدل البطالة حسب الفئات العمرية .

السكان غير النشطين اقتصادياً:

السياسات ذات العلاقة:

أن معرفة أعداد النساء والرجال غير النشطين اقتصادياً ونسبهم يمكن أن يسهم في تحديد الفئات السكانية ذات الأهمية للسياسات الاجتماعية فيما يتعلق بالاستخدام ، والتعليم والإعالة الاجتماعية والبرامج الأخرى .

المؤشرات المختارة

نسبة النساء والرجال غير الناشطين اقتصادياً حسب الفئات العمرية .

(٨) دليل ورشة عمل "مفهوم المؤشرات" صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة اليونيفيم (فلسطين ٢٠٠١).

استخدام الوقت :

السياسات ذات العلاقة :

يساهم عمل المرأة بشكل جوهرى في رفاه العائلة، والمجتمع. ويجب الاعتراف به من خلال سياسة التسليف والدخل والضمان الأسري. ويجب الإشارة إلى أن معظم عمل المرأة يكون داخل المنزل، ولذلك لا يمكن قياسه بشكل ملائم حتى عندما يكون عملها اقتصادياً. إن إحصاءات استخدام الوقت تشكل واحدة من الطرق التي تقيّم النشاطات المختلفة للرجل والمرأة.

المؤشرات المختارة

متوسط الساعات التي يقضيها الرجل والمرأة في الأنشطة الاقتصادية: أعمال منزلية غير مدفوعة.

معدل الوقت المستخدم في تنفيذ الأنشطة المختلفة

الوضع في العمالة والأنشطة القطاعية:

السياسات ذات العلاقة

إن البيانات حول طبيعة النشاط الاقتصادي ونوعه مهمه في دراسة البناء الاقتصادي والاجتماعي لقوة العمل. إن فروع النشاط الاقتصادي والأهمية النسبية التي يحتلها النشاط تظهر مدى التغير في البنية الاقتصادية والفرص المتاحة أمام المرأة والرجل.

المؤشرات المختارة

نسبة السكان النشطين اقتصاديا حسب وضعهم في العمل لكلا الجنسين.

نسبة السكان النشطين اقتصاديا حسب فرع النشاط لكلا الجنسين.

نسبة النساء النشطات اقتصاديا حسب فرع النشاط والحالة العملية لكلا الجنسين.

نوع الجنس والفقير:

السياسات ذات العلاقة

إن وطأة الفقر المستمرة والمترامية على المرأة تعتبرها إعلان بيجن، أحد المواضيع ذات الاهتمام، وأعطيت الأولوية بالالتزام رقم ١ وتشكل الأسر التي ترأسها النساء الأكثر فقرًا بين الأسر الفقيرة.

المؤشرات المختارة

معدلات الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء.

الجزء الثاني

المؤشرات المختارة في ضوء منهاج عمل بيجين

- ١ - المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي في مراكز القوة وصنع القرار.
- ٢ - المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي في الاقتصاد.
- ٣ - المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي في العنف ضد المرأة.

المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي

الموضوع الأول

المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي في مراكز القوة وصنع القرار .

القضية: المحاور الرئيسية في الاستراتيجية الوطنية للمرأة ، ومؤشر مشاركة المرأة في صنع القرار ، يهدف إلى تعزيز الحياة الديقراطية في مؤسسات المجتمع المدني ، ويضمن تكافؤ الفرص أمام المرأة للمشاركة في بناء المجتمع . كما يهدف إلى رفع نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية ، ورسم السياسات الحكومية ، وإتاحة الفرصة أمام المرأة لتقدير الوظائف العامة في الدولة . لا تقوم المرأة حتى الآن إلا بدور ضئيل في الشأن العام ، ولم تشارك كثيراً في السياسة ، باستثناء عدد قليل منهن ، ويعزو الكثيرون غياب نفوذ المرأة في الحياة العامة إلى هذين العاملين^(٩) .

مؤشرات على واقع مشاركة المرأة الفلسطينية في المجال السياسي .

المؤشر	القضية
أعداد المعتقلات أعداد الجريحات أعداد الشهيدات	مشاركة المرأة في المجال السياسي
موقع المرأة في مراكز صنع القرار نسبة النساء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية نسبة النساء في المجالس التشريعية نسبة النساء في المجلس الوطني نسبة النساء في المجالس المحلية	موقع المرأة في مراكز صنع القرار
مشاركة المرأة في الواقع القيادي (وزير، نائب وزير، وكيل مساعد) مشاركة المرأة في عضوية وقيادة الأحزاب السياسية مشاركة المرأة في الاتحادات العمالية والنقابية مشاركة المرأة في أجهزة الأمن والشرطة مشاركة المرأة في الجهاز القضائي مرشحي الانتخابات حسب الجنس أعضاء المجلس التشريعي حسب الجنس أعضاء المجلس الوطني حسب الجنس مجلس الوزراء حسب الجنس عدد السفراء والسلك الدبلوماسي حسب الجنس الوظائف الوزارية العليا العاملين في الإذاعة والتلفاز المراكز الثقافية عضوية في النوادي الاجتماعية أعداد الصحافيين	مشاركة المرأة في الواقع القيادي (وزير، نائب وزير، وكيل مساعد)
عضوية مجالس الطلبة في المؤسسات التعليمية العليا حسب الجنس	

(٩) ما هي المؤشرات الدالة على الجندر: المؤتمر الإقليمي الثالث حول مؤشرات الدالة على الجندر في المنطقة العربية - تونس ٢٠٠١ .

<ul style="list-style-type: none"> - الأنظمة التي تحول دون التمييز في العمل على أساس النوع الاجتماعي . - الممارسات الفعلية في أشغال الوظائف في أجهزة الدولة . - نسبة النساء في سلك القضاء - نسبة النساء في المحاماة - نسبة النساء في درجة وزير - نسبة النساء في وظيفة قنصل - نسبة النساء في درجة سفير 	<p>الوظائف العامة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - الفرص المتاحة للمرأة والرجل للترشح لانتخابات البرلمانية - الفرص المتاحة للمرأة والرجل للترشح لانتخابات المجالس المحلية . - نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغله المرأة - نسبة المقاعد في المجالس المحلية التي تشغله امرأة - نسبة النساء المدراء في القطاع المصرفي والمالي - نسبة النساء في المصرف المركزي الوطني في الصنوف الأولى من الإدارة وضع القرار 	<p>المشاركة</p> <p>الانتخابية</p> <p>الاقتصاد والمال</p>

المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي في القانون

القضية: رغم العديد من المبادرات لتطوير القوانين والتشريعات إلا أنها ما زالت تعاني العديد من الإشكاليات والمعوقات سواء في سن التشريعات نفسها أو في تطبيقها وتنفيذها .

فالمصاعي والجهود تتواصل لتعديل القوانين وتحديثها بما يتلاءم ومفهوم المساواة وحقوق الإنسان ، كاعتماد مبدأ حقوق المرأة كحقوق إنسانية . والنظر إلى هذه الحقوق بالتساوي بينها وبين الرجل في الحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ووضع التشريعات الفلسطينية الخاصة بحقوق المرأة على أساس اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

مؤشرات حول واقع المرأة والقانون

المؤشر	القضية
قانون التأمين والرواتب	سن التشريعات المناسبة لتحقيق مبدأ المساواة بين النساء والرجال
قانون الضمان الاجتماعي	
قانون العقوبات (الاعتداءات الجنسية)	
جنوح الأحداث الإناث خاصة	
حقوق العمل	
حقوق الجنسية	
قوانين الأحوال الشخصية	

ملاحظة :

المؤشرات الثلاثة الأولى هي مؤشرات نوعية أكثر منها كمية ، وتقياس من خلال التحليل من حيث عدد القوانين التي تمت المصادقة عليها ومدى ملاءمتها للنوع الاجتماعي .

ويكن أيضاً قياس المؤشرات من خلال متابعة عدد القضايا التي تقدم بها النساء للمحاكم حول قضايا حقوقية تتعلق بالمؤشرات أعلاه.

الموضوع الثاني

المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي في الاقتصاد

القضية: كثيراً ما تغفل المفاهيم الاقتصادية المستخدمة عن أكثر الأنشطة ذات الطابع غير الرسمي. وتأثير المعاير الثقافية في تعاريف العمالة والبطالة فيما يتعلق ليس فقط بالشمول المطلق وإنما أيضاً ببعض التصانيف. فكثيراً ما يكون هناك عدد من الأشخاص الذين يستغلون فعلاً في أعمال اقتصادية ولكنهم غير ممثلين في هذه الأنشطة التي يؤدونها لأنها ليست مصنفة كأنشطة اقتصادية. ويمكن أن يلاحظ ذلك من اعتماد تعاريف تستبعد المرأة من القوة العاملة، استناداً إلى كونها تقضي قدرها هاماً من أوقاتها في أداء الواجبات المنزلية. لذلك تستبعد الإناث العاملات ضمن مزرعة العائلة أو منشأة للعائلة تعمل بها المرأة بغير أجر.

النشاط الاقتصادي: عنصر هام في حياة المجتمع وفي العملية الاقتصادية للبلد. ويلعب العمل في العملية الاقتصادية دوراً مزدوجاً، فهو يسهم في الإنتاج، وهو مصدر الدخل. و يؤثر العمل على المستوى المجتمعي ، وهو الوسيلة لإعالة الأسرة .

ومساهمة العمل كما هي مقسمة في الإحصاءات التي يجري إنتاجها حالياً تميل إلى التقليل من شأن مساهمة المرأة في العملية الاقتصادية ، نتيجة تعريف الإنتاج الاقتصادي ، المعتمد في معظم البلدان نجد أن نصباً عالياً نسبياً من عمل المرأة يصرف في أنشطة لا تعتبر اقتصادية .

مؤشرات دالة على النوع الاجتماعي في الاقتصاد

المؤشر	القضية
القوة البشرية	مشاركة المرأة في العمل
القوة العاملة	
العمالة	
البطالة	
العمالة المحددة	
المهنة	
النشاط الاقتصادي	
ساعات العمل	
الأفراد خارج القوة العاملة	
سنوات الدراسة	
معدل أيام العمل الشهرية للعاملين	
الأجرا اليومية للعامل	

<p>الإجراءات التشريعية .</p> <p>متوسط أجر المرأة / متوسط أجر الرجل لنفس العمل</p> <p>إتاحة المهنة الخاصة بالرجال أمام النساء وإتاحة المهن الخاصة بالمرأة أمام الرجال</p> <p>نسبة وحجم استفادة النساء من القروض</p> <p>نسبة النساء في الوظائف التنفيذية/ نسبة الرجال</p> <p>نسبة النساء في المهن الإدارية / نسبة الرجال</p> <p>نسبة النساء في المهن التخصصية / نسبة الرجال</p> <p>نسبة النساء المصنفات/ نسبة الرجال حسب القطاعات المختلفة</p> <p>نسبة النساء اللاتي تم ترقيتهن حسب الفئات والقطاعات المختلفة/ نسبة الرجال</p> <p>متوسط عدد السنوات لترقية المرأة مقابل الرجل</p> <p>نسبة النساء في مراكز اتخاذ القرار</p> <p>الإجراءات المتبعة لحماية المرأة من التظلم</p> <p>معدلات المشاركة بالنشاط الاقتصادي بين النساء والرجال حسب المستويات والقطاعات</p> <p>معدلات البطالة بين النساء والرجال</p> <p>الفجوة في معدلات البطالة بين النساء والرجال</p> <p>نسبة النساء العاملات في القطاع الزراعي والخدمات والصناعة .</p> <p>نسبة النساء العاملات حسب الحالة الزوجية وعدد الأطفال في الأسرة</p> <p>نسبة النساء اللواتي يتركن العمل بعد الزواج</p>	<p>الأجر—ور المتساوية للمرأة والرجل</p> <p>الوظائف الإدارية والتخصصية</p> <p>فرص العمل والبطالة</p>
---	--

المؤشر	القضية
<p>نسبة الإناث تحت سن ١٨ سنة من إجمالي عدد السكان</p> <p>نسبة الفتيات المتزوجات تحت سن ١٨</p> <p>نسبة الفتيات المتزوجات وإنجبنأطفال تحت سن ١٨</p> <p>معدلات الخصوبة للنساء تحت سن ١٨</p> <p>وفيات الأطفال دون سن ١٨</p> <p>وفيات الأطفال حسب سبب الوفاة</p> <p>وفيات الرضع حسب السبب الرئيسي للوفاة</p> <p>نسبة الرضاعة الطبيعية بين الأطفال حسب العمر بالأشهر</p> <p>نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم (١١-٢٣) شهر حسب تلقي اللقاحات</p> <p>الوضع الغذائي للطفل</p> <p>- قصر القامة - الهزال - نقصان الوزن</p> <p> تعرض الطفل للحوادث</p> <p> الواقع التعليمي للأطفال</p> <p>نسبة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة حسب معدلات الالتحاق</p> <p>- تسرب الطلبة - رسوب الطلبة</p> <p>معدل الوقت الذي تقضيه الطفلة الفتاة في الأنشطة المختلفة</p> <p>نسبة الأطفال دون سن ١٨ حسب توفر وسائل ثقافية (حاسوب ، تلفون ، مكتبة) لدى أسره</p> <p>العنف ضد الطفلة الفتاة</p>	<p>الزواج المبكر وأثره على الفتاة الطفلة</p> <p>صحة الطفل</p> <p>تساوي الفرص في الحصول على الخدمات</p>

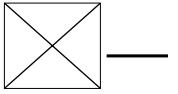
الموضوع الثالث:
العنف ضد المرأة:

القضية: إن إحصاءات الجرائم تشكل مجالا إضافيا تقيم فيه تجربة المرأة مقارنة بتجربة المجتمع برمته . وينبغي أن ينظر إلى الفرق بين الجنسين ليس فقط من حيث الجرائم المرتكبة وإنما أيضا ، وهذا أهم بالنسبة إلى المرأة ، من حيث ارتكاب الجرائم في حق الشخص . غير انه يجدر باللاحظة أن الإبلاغ عن عدد من الجرائم المرتكبة في حق المرأة ، بما في ذلك الاغتصاب ، والاعتداء الجنسي ، يكون ناقصا بوجه عام ، لأن الضحايا يمتنع عن الإبلاغ عنها أو عن المساعدة في ملاحقة المجرم .

مؤشرات حول واقع المرأة والعنف

المؤشر	القضية
عدد أفراد الشرطة حسب الرتبة : رجال / نساء أعداد المحامين والقضاة الضحايا حسب نوع الجريمة نسبة الجريمة حسب جنس المجرم أعداد المحتجزون أعداد الجرائم المبلغ عنها حسب جنس الضحية عدد قضايا الاغتصاب المبلغ عنها النساء اللواتي يبلغن عن تعرضهن للعنف داخل البيت النساء اللواتي يبلغن عن تعرضهن للعنف في الحياة العامة	العنف ضد المرأة

الجريمة	العنف	التشريعات	المواحة لحماية المرأة من العنف الأسري
- التوزيع النسبي للمدانين حسب نوع الجريمة ، النساء والرجال - نسبة النساء المدانات من إجمالي المدانين - مدى توفر المعلومات عن العنف - نسبة النساء والبنات اللواتي تعرضن لعنف جسدي (خلال السنوات الأخيرة) - نسبة النساء اللواتي استخدمن من خدمات مراكز إحاطة النساء ضحايا العنف - الوفاة نتيجة العنف الأسري بين النساء والبنات - عدد الأنشطة السنوية للتوعية بالحقوق الإنسانية التي تتفاعل مع مسألة العنف الأسري - العقوبات المشرعة ضد مستخدمي العنف الأسري - حجم الإنفاق على برامج حماية المرأة من العنف الأسري	-	-	-



الجزء الثالث

تطوير قاعدة وطنية
للمعلومات والمؤشرات الدالة
على النوع الاجتماعي

تطوير قاعدة وطنية للمعلومات للمؤشرات الدالة على الجندر^(١٠)

يتناول هذا الجزء المصادر الرئيسية لقاعدة وطنية للمعلومات حول مكانة النساء والمساواة بين النوع ، كما أنه يقترح طرق لتطوير تلك المصادر بغية تحسين دلالتها على الجندر . ويتوفر معلومات حول التدريب بالإضافة إلى النصائح المنهجية حول جمع المؤشرات المناسبة .

مصادر المعلومات والبيانات :

هناك ثلاثة أنظمة رئيسية للبيانات والمعلومات التي تتبع مؤشرات إذا تم تجميعها وتفسيرها بالطريقة المناسبة ، قد تدعم تخطيط وطني يسعى إلى تحقيق المساواة والإنصاف بين النوع . وهذه الأنظمة هي التالية :

- عمليات مسح الإحصاءات الرسمية .
- نظام الحسابات الوطنية .
- عيّنات عن عمليات مسح للسكان .

تعمل عمليات مسح الإحصاءات الرسمية وعيّنات عمليات المسح على جمع البيانات والمعلومات المصنفة وفقاً للجنس ، وإن كان ذلك يتم بصورة غير منتظمة . وتشير التغيرات الحديثة التي طرأت على الدليل الاسترشادي لنظام الحسابات الوطنية إلى أنها قد تكون مصدراً محتملاً في المستقبل للمؤشرات الدالة على الجندر . فليس هناك من مصدر واحد يستطيع أن يؤمن كافة المعلومات التي تحتاجها مختلف البلدان والأشخاص الذين ينونون استعمالها . لذلك لا بد من استعمال الإحصاءات الرسمية وعمليات مسح الأسر المعيشية وأنظمة المعلومات التسجيلية والإدارية لتكامل معًا حين يكون ذلك ممكناً .

وقد بذلت جهود حقيقة خلال السنوات العشر الأخيرة لتعزيز الدلالة على الجندر لدى أنظمة المعلومات تلك إلا أنه قد تبدو في بعض الأحيان ضرورة لتحسين الممارسات الحالية بغية التأكد من وضعها في إطار النوع الاجتماعي .

الإحصاءات الرسمية وعمليات مسح القوة العاملة :

تعتبر الإحصاءات الرسمية الداعمة لنظام جمع المعلومات ، الذي يتتيح فرصة لا بأس بها لجمع معلومات دالة على الجندر ، إلا أن مراجعة قامت بها الأمم المتحدة للإحصاءات وممارسات مسح القوة العاملة في عدد من البلدان النامية ، وفقاً للمفاهيم والتعريفات التي تم اختيارها ، كشفت عن وجود بعض المشاكل .

فقد عرفت السنوات العشر الأخيرة عملاً مكثفاً سعى إلى جعل الإحصاءات وعمليات مسح العمل أكثر دلالة على الجندر ، لا سيما في مجال عمالة النساء ، المدفوعة وغير المدفوعة ، والتي تشكل مجالاً رئيسياً تستطيع الحكومات من خلاله تحسين أدائها . ولا بد من تطوير أسئلة حول الإحصاءات الرسمية وعمليات مسح القوة العاملة كي تشمل مساحات النساء متى كان ذلك ممكناً ، كما يجب صياغة الأسئلة المتعلقة بالنشاط الاقتصادي بدقة ، بحيث تتناسب مع توصيات الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية . أما الأسئلة المتعلقة بعمل النساء فلابد من كتابتها بحذر ، لتشمل كلاً

(١٠) ما هي المؤشرات الدالة على الجندر: المؤتمر الإقليمي الثالث حول مؤشرات الدالة على الجندر في المنطقة العربية - تونس ٢٠٠١ .

من العمل المأجور والعمل غير المأجور . فالتشخيص المركزى لكل من القائمين على العمل ، ضرورياً من أجل فهم كلمة " عمل " والتركيز على مساهمات النساء كافة .

وفيما يلي بعض التوصيات لتحسين أسئلة الإحصائيات الرسمية حول النشاط الاقتصادي من أجل الحد من انحياز النوع (الأمم المتحدة ١٩٩٣ : ٣٣-٣٨) .

- تدل تجربة طرح الأسئلة على النساء حول مشاركة النساء في القوة العاملة الحاجة إلى التدريب والتعريف بمفهوم الجندر لدى الذين يجمعون المعلومات .

- يجب أن يخضع جامع البيانات إلى تدريب منظم ، وأن ينبع أجرأً مقابل ذلك ، ولتجنب التحيز في الاجابة وصعوبة ادراك جامعي البيانات من الذكور لمفهوم الذي يقول بأن عدداً كبيراً من الأنشطة التي تقوم بها النساء هي عمل بحد ذاته .

- يجب إجراء عمليات المسح بطريقة تشاركية أو لا بد من جعلها تتمتع بعنصر مشاركة كحد أدنى .

- يجب أن تكون اللغة المستعملة في الإحصائيات الرسمية غير منحازة جنسياً ، فعلى سبيل المثال ، يجب أن تتمحور أسئلة الإحصاء على أسئلة إضافية ، توضح " النشاط الرئيس " في المجتمعات التي تعتبر أن مكان المرأة هو المنزل .

- يجب تطوير كتيبات التعليمات بطريقة تؤهل جامع البيانات (رجالاً أم امرأة) من معرفة المفاهيم التي يجب استعمالها .

- لا بد من الأخذ بعين الاعتبار بالأمكانيات الموسمية لعمل النساء .

ويذكر "أنكر" وزملاوه التعليمات الإضافية التالية :

- قد يواجه الذكور جامع البيانات مشاكل خاصة لدى إجرائهم مقابلات مع النساء ، لذلك لا بد من توظيف عدد أكبر من النساء بهدف إرساء الطبيعة التشاركية للمرأة .

- تبيّن أن الأسئلة النموذجية العامة التي تستعمل في الإحصاءات الرسمية وعمليات مسح القوة العاملة ، هي أسئلة غير مناسبة . فلا بد من استخدام الأسئلة التي تتمحور حول العمل أو برنامج الأنشطة ، كذلك لا بد من إجراء عمليات مسح منفصلة للقوة العاملة .

- يجب تشجيع جمع المعلومات حول الأنشطة المتعددة للقوة العاملة . وطالما لا يتم جمع هذه المعلومات ، من الأرجح أن يبقى المدى الحقيقي لنشاط القوة العاملة النسائية في المناطق الريفية لدى البلدان النامية غير موثق بصورة واضحة .

- يجب تشجيع العمل المنهجي حول جمع المعلومات والبيانات وحول كيفية استعمال الوقت .

وهناك مجالان يحتلان الأولوية لدى إنتاج مؤشرات دالة على الجندر ألا وهما عمل النساء في الزراعة وعمل النساء في القطاع غير النظامي . وفي المجالين المذكورين ، هناك نقص في الإحصائيات حول مساهمات النساء .

عمليات مسح الأسر المعيشية :

نظرًا لعدد الأسئلة المحدود الواردة في الإحصائيات ، واقتصرارها على عدد من المواضيع ، تؤمن الإحصائيات وعمليات المسح الوطنية معلومات قليلة حول القوى المحرّكة للأسر المعيشية أو العلاقات الجندرية . لذلك لا بد أن

تكامل الإحصائيات الرسمية وعمليات المسح الوطنية الأخرى مع عمليات مسح جزئية للأسر المعيشية ، بغية بناء صورة شاملة مرتبطة بالمساواة بين النوع .

وتشكل عمليات مسح الأسر المعيشية عمليات مسح تجرى على عينة من السكان (تشمل عادة أكثر من ٢٠٠٠ أسرة معيشية) وتتمحور حول موضوع معين أو مواضيع عدّة ، وتكون الأسرة المعيشية هي محور الاستقصاء . ومن الممكن إجراؤها في فترات فاصلة متكررة ، وفي بعض الأحيان يتم تنفيذ المسح المذكور كل فصل . ويساهم حجم عمليات المسح تلك بجعلها أدوات مفيدة للمؤشرات الدالة على الجندر . ولدى تطويرها مجموعة بيانات ومعلومات وطنية ، لابد أن ترتكز عمليات مسح الأسر المعيشية بشكل خاص على المجالات التي تعاني من فجوات جدية في المعلومات . لذا ، يجب أن تتناول بشكل خاص ، أدوار النوع الاجتماعي (الأدوار الجندرية) للقوى المحركة للأسر المعيشية وصنع القرار فيها ، الوصول والتحكم بالموارد الاقتصادية وغيرها من الموارد بالإضافة إلى العنف ضد النساء .

ولابد من اعتماد الدليل الاسترشادي التالي لتأمين تنفيذ مسح للأسر المعيشية يكون دالاً على الجندر (الأمم المتحدة ، ١٩٨٨) .

- لابد من وجود قدرات لإجراء مسح الأسر المعيشية ، أي فريق عمل يتمتع بالخبرة العملية في كل من العمل الميداني والتحليل .

- يجب أن يتضمن الاستبيان معلومات أو أسئلة عن النساء .

- يجب اختبار الأسئلة الواردة في الاستبيان بإجراء مقابلات بحدود /٢٠٠ مقابلة لتحديد مدى صلاحيته ، وتتوزع كالتالي : كل ٥٠ مقابلة على أربع مناطق واحدة حضرية والثلاث الباقية مناطق ريفية .

- أما العينة النهائية فيفضل أن تشمل ٢٠٠٠ أسرة معيشية كحد أدنى (او احتمال ١٥٠٠ أسرة معيشية في مجتمع متاجنس جداً)

- ولا بد أن تضم لجنة التخطيط مجموعة من النساء اللواتي يمثلن مختلف الفئات : اضافة الى مشاركة قوية من قبل أشخاص يتوقع أن يستعملوا المعلومات .

- السعي لتدريب جامعي البيانات من الجنسين .

بالإضافة إلى المجالات التي ذكرت سابقاً ، هناك أربعة مجالات تعكس صورة المرأة في صنع القرار (الأمم المتحدة ، ١٩٨٨) :

- موارد النساء ، كالتعليم .

- النشاط الاقتصادي للنساء .

- فقر النساء .

- الأسر المعيشية التي ترأسها نساء .

دراسات استعمال الوقت:

من الممكن ضمن دراسات استعمال الوقت كجزء من مسح أشمل للأسر المعيشية أو تنفيذها كدراسات منفصلة وهناك أنواع من عمليات المسح تكتسب أهمية متزايدة في قدرتها على توفير مؤشرات دالة على الجندر . (الأم المتحدة، ١٩٩٠ ب) . الأولى استعمال الموارد البشرية داخل الأسرة والثانية تتناول تحسين قياس العمل والبطالة والعمل الأدنى . هناك أربعة أنواع من عمليات مسح استعمال الوقت ، كل منها لها ميزاتها وحدودها (الأم المتحدة / ١٩٩٨) .

- المراقبة .

- القياس الفوري العشوائي (برنامج زيارات عشوائية تدوّن ما يقوم به أفراد الأسرة مباشرة قبل قدوم المتقصيّ) .
- اليوميات .
- التذكر (يقوم عادة على تذكر لمدة ٤٢ ساعة) .

وقد تم القيام بالأبحاث المكثفة من أجل تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ حول المدة الزمنية -كمية الوقت- التي يضيئها كل من الرجال والنساء في التسوق مثلاً . وبعد جمع دراسات استعمال الوقت من ١٤ بلداً صناعياً و ٩ بلدان نامية و ٨ بلدان من أوروبا الشرقية والكونونيلث والدول المستقلة ، وأشارت تلك الدراسات وغيرها من الدراسات المماثلة إلى عدم تكافؤ الأعباء التي تنوء تحت ثقلها النساء في المجتمعات كافة .

وكما غيرها من المقاربات ، تتمتع الدراسات التي تتناول استعمال الوقت بعدد من الحدود المنهجية المختلفة المتمثلة بال التالي :

- تنزع الدراسات التي تتناول توزيع الوقت للنساء والرجال أثناء أيام العمل إلى الاستخفاف بمساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي لأن عملها يستمر دونها انقطاع حتى أيام العطل وفي الليل . (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٥: ٩١) .
- في البلدان النامية ، لا يفكّر الناس بأنشطتهم وفقاً للساعة كما لا يتوقع منهم الاحتفاظ باليوميات التي يذكرون فيها لائحة أنشطتهم لذلك ، تتطلب المراقبة المكثفة وطرق إجراء المقابلات ، أشخاصاً مدربين جيداً على إجراء المقابلات ويعملون بإشراف جدي ويعطون الكثير من الوقت لإجراء المقابلة .
- قد يكون هناك نقص في المشاركة لدى تصميم المسح من قبل أولئك الذين تتم دراستهم .

نظام الحسابات الوطنية والعمل غير المأجور:

أصبح نظام الأمم المتحدة للحسابات الوطنية منذ عام ١٩٤٥ أحد الأدوات المركزية المستعملة في صنع السياسات المتعلقة بعمل النظام الاقتصادي لبلد محدد . إن إجراء تغييرات على نظام الأمم المتحدة للحسابات الوطنية هو مجال رئيسي تستطيع من خلاله الحكومات تحسين طريقة جمع واستعمال البيانات والمعلومات المصنفة وفقاً للجنس .

وقد تم انتقاد إجراءات شبيهة بنظام الأمم المتحدة للحسابات الوطنية والناتج المحلي الإجمالي والتي تركز على قياس العمل المأجور بسبب عدم مراعاتها لنوع الاجتماعي ، لاسيما لتجاهلها مساهمة النساء الإجمالية في الاقتصاد والمجتمع بشكل عام .

من الأفضل أن تقوم الحكومات بتجارب حول إمكانية تشكيل حسابات تابعة لنظام الأمم المتحدة للحسابات الوطنية ، وتركز بداية على الدراسات الوطنية حول استعمال الوقت والتي تقيس نطاق العمل غير المأجور في البلد . ولابد لمنهجيات هذه الدراسات الوطنية حول استعمال الوقت أن تتلاءم ، وبصورة مثلثي ، مع المعايير الدولية ، حينما تكون متوفرة . وهنالك معلومات إضافية عن الحسابات التابعة حول العمل غير المأجور متوفرة في القسم الثالث .

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة :

يطلب من كل الدول التي وقعت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أن تقدم تقارير كل أربع سنين حول بنود تلك الاتفاقية كافة . ويتتيح رفع التقارير للحكومات فرصة ممتازة لتحليل البيانات والمعلومات الدالة على الجندر ، وقياس التقدم الذي تم إحرازه بالنسبة لمكانة المرأة وتحديد النقص في المعلومات وسد هذا الفراغ . وفي الوقت الذي تتناول فيه الإحصاءات الرسمية وعمليات المسح الوطنية الأخرى الديموغرافيا (العلم الإحصائي للسكان) والعمل والصحة والتعليم ، توفر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة للحكومات فرصة لتحليل وإنتاج المؤشرات الدالة على الجندر في مجال التمكين والعنف ضد النساء والقضايا الثقافية وحقوق المرأة .

نصيحة منهجية :

فيما يلي قائمة مرجعية للنقاط المنهجية التي يجب وضعها نصب الأعين لدى استعمال المؤشرات الدالة على الجندر وذلك على المستوى الوطني . ولا يجب على المؤشر أو على نظام المؤشرات أن يتطابق مع ما يلي ولكن كلما اقترب من التطابق كلما ازداد النفع الناجم عنه .

- **المقارنة بعيار** : يجب أن يشمل استعمال المؤشرات الدالة على الجندر مقارنة بعيار ، كوضع الرجال في البلد ذاته أو وضع النساء في بلد آخر . وفي هذه الطريقة ، يستطيع المؤشر التركيز على مسائل المساواة والإنصاف بين النوع بدلاً من الاقتصر على مكانة المرأة .

- **التصنيف** : يجب أن تصنف البيانات والمعلومات وفقاً للجنس . وعندما يكون ذلك ممكناً على المؤشرات الوطنية تصنف وفقاً :

- للعمر .

- للمجموعات الاقتصادية الاجتماعية .

- وفقاً لبلد و/ أو منطقة المنشأ .

- للمرة الزمنية .

- للتغطية الجغرافية .

- لمصادر المعلومات .

ويساعد هذا النوع من المعلومات على تحقيق تحليل أشمل للقوى الاجتماعية داخل المجتمع والتي أدت إلى تلك المكانة الخاصة للنساء والرجال فيه .

- **سهولة الحصول** : يجب أن تكون المعلومات سهلة لدى الاستعمال والفهم . يجب على المؤشرات أن تعتمد وفقاً

لراحل وذلك ضمن لغة سهلة الفهم ولا بد من تطويرها بشكل يناسب مستوى القدرات المؤسساتية للبلد المعنى .

- **نطاق التيسير :** يجب أن تكون المؤشرات متاحة لكل البلد .

- **ثقة :** لا بد أن تكون المعلومات موثوقة نسبياً . صحيح أنه ليس هناك من بيانات ومعلومات موثوقة تماماً ، ولا بد من إجراء مراجعة لدرجة الوثائق . فعلى سبيل المثال ، لا بد من مقارنة نتائج الإحصائيات الرسمية بنتائج الدراسة الجزئية من أجل الدقة .

- **القابلية للقياس :** يجب أن تتناول المؤشرات شيئاً قابلاً للقياس . وبما أنه يصعب تعريف وقياس بعض المفاهيم كتمكين النساء وإنصاف النوع ، لذلك لا بد عندها من استعمال مؤشرات بديلة كتلك المرتبطة بخيار أكبر لدى النساء في الحصول على كل من العناية الصحية والتعليم ، كي تدل على المفاهيم الأقل دقة .

- **الفترات الزمنية :** يجب أن تكون المؤشرات الدالة على الجندر موثوقة لدرجة تستعمل فيها كسلسلة زمنية ، إذ لا بد من تحديد المدة الزمنية التي تم تغطيتها بواسطة المؤشرات بوضوح .

- **قابلية المقارنة دولياً :** يجب جمع المؤشرات الدالة على الجندر باعتماد تعريفات مقبولة دولياً ، صحيح أن تلك التعريفات غير دقيقة أحياناً إلا أنها تبقى المصطلحات الأفضل المتوفرة سيما أنها تتيح مقارنة دولية .

- **قياس الأثر :** على المؤشر أن يكون قادراً على قياس نتيجة أو أثر وضع ، فعلى سبيل المثال إن قياس نسبة تعليم المرأة أفضل من قياس نسبة التحاقها بالمؤسسات التعليمية لأن التعليم بحد ذاته قادر على قياس أثر نسبة الالتحاق . كذلك فإن قياس معدل نسبة وفيات النساء أفضل لقياس صحة النساء من نسبة الوصول إلى المرافق الصحية .

- **المشاركة :** يجب أن تستعمل المؤشرات وتطور ضمن آلية تشاركية ، وذلك قدر المستطاع . وهذا يؤدي إلى إنشاء لجان بين الدوائر الحكومية بالإضافة إلى عقد اجتماع لمجموعات محورية مع الجمهور واستنباط الرأي العام لدى النساء والرجال على حد سواء ، متى كان ذلك ممكناً .

المشاركة الشعبية وجمع المؤشر واستعماله:

ما زال معظم العمل حول المؤشرات الدالة على الجندر غير تشاركي ، أي أن النساء في البلدان النامية لا سيما النساء الفقيرات والمهتممات بهن ، لا تشملهن الآلية التي تولد المعرفة التي تترجم لاحقاً إلى سياسة . ونظراً لأهمية مزيد من التقصي حول مكانة النساء وإنصاف النوع ، يجب أن يصبح أحد الأهداف الرئيسية للحكومات تسهيل المشاركة الشعبية لدى توليد المعلومات الدالة على الجندر .

وتكون إحدى الوسائل لتحقيق هذا الهدف ، في استعمال المؤشرات النوعية أو المؤشرات التي تعبّر عن الظواهر .

هذه المؤشرات لا تفهم جيداً إلا أنها تعبّر أساساً عن رؤية الناس ونظرتهم لموضوع محدد . وهناك طريقتان للتمييز بين المؤشرات الكمية والنوعية وهما مصدر المعلومة وطريقة تفسير واستعمال تلك المعلومة . ترکز المؤشرات الكمية على المجالات التي يسهل قياسها ، كمعدل الأجور أو المستويات التعليمية ، وهي غالباً ما تستخرج من الإحصائيات الرسمية والسجلات الإدارية . وبما أنها تتمحور حول عمليات المسح الرسمية ، يتم تفسيرها بواسطة الوسائل الإحصائية بينما يتم الحصول على المؤشرات النوعية من مراقبة المشارك / المشاركة وعمليات المسح التي تغطي الواقع والعمل الميداني الأنثروبولوجي ، أي عمليات المسح التي لا تتحمل بالضرورة طابعاً رسمياً والتي غالباً ما يتم تحليلها

بطريقة وصفية (الوكالة الكندية الدولية للتنمية CIDA ١٩٩٩ ب). ويتم تطوير هذه المؤشرات أثناء التحليل الجندرى . وفي حال استعملت بصورة صحيحة ، قد تشكل المؤشرات النوعية وسيلة هامة لتسهيل المشاركة الشعبية في استعمال المؤشر ، لأن عدداً من عمليات المسح التي تتضمن مؤشرات نوعية تشاركية بطبيعتها ، ولا بد أن تتكامل المؤشرات الكمية والنوعية بحيث تضمن الرؤى المختلفة لموضوع محدد . بالإضافة إلى ذلك ، يساعد التركيز على المؤشرات النوعية الأخذ بعين الاعتبار بوجهة نظر النساء الفقيرات والمهتممات ، والتي غالباً ما تغيب في عمليات المسح الرسمية . إلا أنه هناك خطر واحد لا بد من تلافيه ألا وهو مساواة المؤشرات النوعية بالنساء .

وقد طرأ حديثاً عدد من التطورات الهامة على استعمال الوسائل التشاركية النوعية والمؤشرات ، إلى درجة يتم فيها توزيع تلك المؤشرات على نطاق واسع بغرض التخطيط ووضع السياسات (تشامبرز ، ١٩٩٤) ومثال جيد على ذلك ، هو تقويم الفقر التشاركي الذي قام بإجرائه البنك الدولي في ٣٦ دولة . وقد وضع تقويم الفقر التشاركي الذي تم إجراؤه في كينيا ، الأسئلة الرئيسية التالية : " ماهي نظرة الفقراء للفقر؟ ماهي مؤشرات الفقر؟ .. هل الأسر التي ترأسها نساء أشد فقرًا؟ إذا كان الجواب نعم ، لماذا؟ كيف يتعامل الفقراء مع الفقر؟ " (نارايان ونياماوايز ، ١٩٩٦). يؤمن تقويم الفقر التشاركي معلومات مكثفة حول نظرة الفقراء من خلال اعتماد عينات واسعة من الذين يتم إجراء المقابلات معهم ، كما أنه يوفر معلومات غالباً ما تفتقر إليها المؤشرات النوعية العمليات المسح الكمية . أما التحدى الذي يواجه الباحثين والباحثات الذين يعملون في مجال المؤشرات فهو في كيفية استعمال المؤشرات الكمية والنوعية معاً ، وذلك من خلال دمج نتائجهم أو مقارنتها . وهناك تحدٍ إضافي وهو إدراك أن المؤشرات تزود بكمية محدودة من المعلومات وأن هناك حاجة للتحليل النوعي كالتحليل الجندرى وذلك لتفسير بعض النزاعات التي تشير إليها المؤشرات .

جمع المؤشرات الدالة على الجندر واستعمالها.

يعالج هذا الجزء عدداً من المجالات الرئيسية التي تغطيها المؤشرات الدالة على الجندر على الصعيد الوطني :

- ١ - النشاط الاقتصادي ومشاركة القوى العاملة .
- ٢ - الوصول إلى الأرض والتجهيزات والقروض .
- ٣ - الحقوق الشرعية والسلطة السياسية .
- ٤ - العنف ضد النساء .
- ٥ - السياسة الاقتصادية الكلية والجندر .

وتغطي هذه المجالات بعض أهم المؤشرات التي يجب جمعها على الصعيد الوطني . وقد حددت على أنها أولويات دولية في توصيات الأمم المتحدة (الأمم المتحدة ١٩٩٥ أ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٠ ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٩٩٥ ، إضافة إلى منهاج عمل بيجين (١٩٩٥) . كما تعتمد مواد هذا القسم على الوكالة الكندية الدولية للتنمية CIDA (١٩٩٩) وسكرتيريا الكومونيلث (١٩٩٦) إضافة إلى ملحق الأمم المتحدة (١٩٩٠) . وتشكل الجداول التالية إما صيغة دلالية أو قائمة مرجعية ، حيث أنها توفر دليلاً استرشادياً عريضاً قد تولد من ضمنه المؤشرات المحددة . ولابد من اعتماد هذه الجداول من قبل الحكومات بغية استعمالها وفقاً للسوق المحلي .

كما تزود الجداول المذكورة ، إضافة إلى اقتراح المؤشرات أسئلة مرتبطة بالمؤشرات والتي تتناول أسئلة متاخمة للاقتصاد والمجتمع ومرتبطة بالموضوع وبالعلاقات بين النوع على الصعيد الوطني . أما المؤشرات المذكورة في العمود الأول للجدول فهي مؤشرات أساسية يجب أن يتم جمعها بشكل روتيني بغية تطوير قاعدة أساسية للمعلومات حول قضايا إنصاف النوع . وتتمم أسئلة المؤشرات من خلال طرح أسئلة خلال التحليل الجندرى . وبما أن أسئلة المؤشرات هذه تتناول مجالات متاخمة للاقتصاد والمجتمع ، تسأل لماذا تم الوصول إلى الوضع الذي يصفه المؤشر وبماذا ينبعوا هذا الوضع عن العلاقات بين النوع ، وكيف يمكن تغييره ؟ . لذلك لابد من قراءة أسئلة المؤشرات معاً ، كونها أسئلة تحتاج إلى أجوبة لدى إنتاج المؤشرات الدالة على الجندر وتحليلها .

١ - النشاط الاقتصادي ومشاركة القوة العاملة :

من المسلم به أن النشاط الاقتصادي للنساء غير متوفّر كما يجب في معظم الإحصاءات السكانية وعمليات المسح الوطنية . ومن المعروف أن مساهمة النساء في التنمية الاقتصادية هي من أكثر المجالات التي تفتقر إلى معلومات دقيقة . إن الهدف من المؤشرات التالية الدالة على الجندر والأسئلة المرتبطة بالمؤشرات هو مساعدة المستخدم / المستخدمة على إعداد قاعدة عمليات أساسية حول النساء والنشاط الاقتصادي .

صحيح أن قياس النشاط الاقتصادي ومشاركة القوة العاملة مجال معقد لكنه أساسى لارتقاء بمكانة النساء والتوصل إلى مساواة وإنصاف بين الجنسين .

ولإعداد قاعدة معلومات وطنية حول النساء ، لا بد من التنبه إلى مجالين أساسيين . أولهما إدراج الأسئلة الدالة على الجندر والمفهومة تماماً من قبل جميع الفرق المعنيين ، بما في ذلك التعداد في الإحصاءات وعمليات المسح المشابهة . وثانيهما هي إعادة النظر في المفاهيم المعتمدة في نظام الحسابات الوطنية (SNA) في الأمم المتحدة في ما يخص موضوع العمل .

الجدول (١) : النشاط الاقتصادي ومشاركة اليد العاملة .

أسئلة مرتبطة بالمؤشر	مؤشر دال على الجندر
- هل هناك مجالات عمل حكر إما على النساء أو الرجال؟ هل التمييز الجنسي موجود في العمل؟ إذا صحّ هذا ، ما هي نتائجه؟	١ - نسبة الإناث/ الذكور في القوة العاملة في الزراعة والصناعة والخدمات (سن ١٥ سنة وما فوق).
- ماهي الأحكام الموجودة للتخلص من التمييز ضد المرأة عند الاستخدام؟ كيف تطبق تلك الأحكام؟ - هل يتحسن أجر المرأة في العمل أم يسوء؟ ما نتائج ذلك على المرأة؟	٢ - نسبة الإناث/ الذكور في القوة العاملة في الوظائف الإدارية والمهنية.
- هل هناك مهن حكر على المرأة بصورة أساسية أو هي اقرب إليها بحكم القانون أو الأعراف؟	٣ - نسبة الإناث/ الذكور في القوة العاملة التي تعتبر عاملة عائلية غير مأجورة أو تعمل في القطاع غير النظامي (سن ١٥ سنة وما فوق).
- هل من انجاز ضد المرأة في العمل بسبب عدم توفر تجهيزات للعناية بالأطفال؟	٤ - معدل العمالة/ البطالة لدى النساء/ الرجال في المدن/ الأرياف.
- هل تحصل المرأة على الأجر الذي يحصل عليه الرجل مقابل القيام بالعمل ذاته أو بعمل له نفس القيمة؟	٥ - الوقت المخصص لأنشطة معينة (بما في ذلك الأعمال المنزلية والعناية بالأطفال من دون مقابل).
- ماهي التشريعات الموجودة لضمان المساواة في العمل للمرأة؟ كيف تطبق عملياً هذه التشريعات؟	٦ - نسبة العمل بدوام كامل/ نصف دوام لدى النساء والرجال.
- هل تدرج الأعمال المنزلية التي تقوم بها المرأة ضمن الإحصاءات الوطنية؟ هل تعكس الإحصائيات الوطنية دور النساء في القطاع الاقتصادي؟ ماهي الطرق التي باتت معتمدة في الإحصاءات وغيرها من عمليات المسح كي تعكس بشكل دقيق الدور الاقتصادي للمرأة داخل الأسرة المعيشية وخارجها؟	٧ - الحق في إجازة أمومة / عدد الأسابيع ونسبة النساء اللواتي يمارسن هذا الحق . ٨ - نسبة القرروض والدعم المالي والفنى المتوفّر للنساء/ الرجال من المصادر الحكومية وغير الحكومية .
	٩ - التفاوت في الأجر / الراتب بين النساء/ الرجال وفقاً لفئة العمل .
	١٠ - نسبة أرباب العمل الذين يؤمّنون رياض أطفال ونسبة الأطفال بين ٣-٦ سنوات المستفيدين من رياض الأطفال هذه .

بعض التعريفات للنشاط الاقتصادي :

قد يكون النشاط الاقتصادي من أصعب المفاهيم المستعملة في الإحصاءات السكانية . إذ تطرح عبارة "السكان الناشطين اقتصادياً" المتعارف عليها ، إشكالية كونها تمثل عدداً من المكونات المتباعدة . وغير في هذا السياق بين الفئات الأساسية التالية المرتبطة بالعمل :

- مكانة النشاط (ناشط حالياً ، ناشط عادة ، ناشط اقتصادياً في أي وقت من السنوات الماضية) .
- مكانة العمل (عامل ، عاطل عن العمل ، غير ناشط اقتصادياً)
- مواصفات العمل (وظيفة ، صناعة ، المكانة خلال الوظيفة ، قطاع الوظيفة).
- مدة العمل (ساعات العمل خلال الأسبوع الماضي ، أسابيع العمل خلال السنة الماضية) .

تشير الأمم المتحدة (١٩٩٣) إلى أن عبارة "السكان الناشطين اقتصادياً .." تجمع بين السكان العاملين والعاطلين عن العمل ، وبين من يزاول نشاطاً متفرغاً أو بمنصف دوام ، ونشاط العامل الذي يتضمن أجرًا عن كل ساعة عمل في فترة مرجعية معينة ، ونشاط العامل الذي يعمل بدوام كامل في نفس الفترة والأعمال الموسمية في حالة ما والأعمال الحالية أو المعتادة في حالات أخرى" . لكنه تم إحراز تقدم في الخمسة عشر سنة الماضية لاسيما لجهة تحسين تعريفات المصطلحات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي .

يلاحظ في هذا المجال أن التعريفات التي يعطيها نظام الحسابات الوطنية ومنظمة العمل الدولية (ILO) حول العمل تتعلق بالنشاط الاقتصادي . لكن كما أشار إليه أنكر وزملاؤه (١٩٨٨) غالباً ما يعرف "النشاط الاقتصادي" بأنه نمط غامض أو ملتبس . فعلى سبيل المثال ، ووفقاً لنظام الحسابات الوطنية ، تعتبر معالجة الأطعمة لحفظها وقشر الأرز وطحن الحبوب من الأنشطة الاقتصادية ، خلافاً للطهي ، لكن الخطأ الفاصل بين الاثنين رفيع جداً .

ويشير أنكر وزملاؤه (١٩٨٨) إلى عدة شوائب محاثلة ويقترحون في المقابل تصنيفاً مؤلفاً من أربعة أقسام لقياس نشاط القوة العاملة :

- القوة العاملة المأجورة ، أي الأشخاص المستخدمون مقابل أجر أو راتب يدفع لهم إما نقداً أو عيناً ،
- القوة العاملة الموجهة نحو السوق ، أي الأشخاص ضمن "القوة العاملة المأجورة" إضافة إلى الأشخاص الذين يزاولون نشاطاً ما في مزرعة عائلية أو مؤسسة عائلية تبيع بعضاً من إنتاجها أو كله ،
- القوة العاملة وفقاً لمنظمة العمل الدولية ، أي الأشخاص المعنيون بإنتاج سلع وخدمات اقتصادية ، سواء أتمّ بيع هذه السلع والخدمات أم لم يتم . وتشمل هذه الفئة جميع الأنشطة المتعلقة بالمنتجات الأولية كالإنتاج الغذائي ومعالجة الأغذية .
- القوة العاملة الموسعة ، والتي تشمل كل الفئات السابقة وأنشطة أخرى مثل تأمين الوقود وإعداده وجلب المياه .

ويعتبر هذا التصنيف مفيداً كونه يعطي تعريفاً أشمل من تعرف نظام الحسابات الوطنية ويغطي عدداً من الأنشطة التي تقوم بها النساء . لكنه لا يشمل العمل غير المأجور كالأعمال المنزلية والعنابة بالأطفال وهي نقاط سنناقشها فيما يلي .

العمل غير المأجور ونظام البيانات الوطنية

يشكل نظام الحسابات الوطنية ، كأداة لصنع السياسات الاقتصادية ، مجالاً أساسياً تستطيع الحكومة من خلاله أن تحسن طريقة التقييم التي يتم فيها تصنيف المعلومات وفقاً للجنسين .

ولدى التركيز بشكل خاص على قياس العمل غير المأجور ، توجه انتقادات لاذعة لنظام الحسابات الوطنية

وإجمالي الدخل المحلي لانحيازهما الجندرى ، كونهما يتجاهلان مساهمة النساء في الاقتصاد والمجتمع عامة .

وقد جرى جدل منهجي مكثّف في السنوات العشر الماضية حول تقييم العمل غير المأجور ، لا سيما بالاستناد إلى التعريفات لمختلف أنواع العمل غير المأجور والانتقاد من القيمة (مثلاً من خلال الاستبدال أو إقلال الفرص) . لكن هذا الدليل ليس بصدق الخوض في ذلك النقاش ، كونه يركز على المؤشرات الدالة على الجندر والتي يمكن استعمالها في موازاة نظام الحسابات الوطنية .

ثمة إجماع أيضاً حول ما يجدر اعتباره عملاً مهماً غير مأجور ، ولو لم تحدد كيفية تقييمه . أما مجالات البحث الأساسية فهي :

- العمل المنزلي ، بما في ذلك تحضير وجبات الطعام ، التنظيف داخل المنزل وخارجها ، العناية بالملابس ، بما في ذلك الغسيل والكيّ وإصلاح الثياب والأحذية ، والإصلاحات وعمليات الصيانة ، بما في ذلك الإصلاحات المنزلية والاعتناء بالحدائق وصيانة الأرض .

- المساعدة والعناية بالأطفال ، بما في ذلك العناية الجسدية بالأطفال وتربيتهم والعناية الطبية بهم والعناية بالكبار بما في ذلك العناية الشخصية والطبية .

- الإدارة والتبعّض ، بما في ذلك إدارة شؤون المنزل والتبعّض لتأمين السلع والخدمات الازمة .
- النقل والسفر .

- العمل التطوعي ، بما في ذلك جمع التبرعات والمشاركة في اجتماعات وأبحاث .
- العمل غير المأجور للقوة العاملة .

الحصول على الأرض والتجهيزات والقروض

تختلف حقوق ملكية النساء للأرض من بلد إلى آخر ، لكنه من الواضح أن الأرض تخضع عادة لملكية الرجل وسيطرته . ولم تلق بعد مسألة استفادة النساء من الأرض وسيطرتهن عليها الاهتمام اللازم ، رغم تأثيرها الإيجابي الممكن على الارتقاء بمكانة المرأة وتحقيق الإنصاف بين الجنسين (أغروال ، ١٩٩٤) . يشير أغروال في هذا السياق إلى أن المرأة ، وعلى الرغم من اعتراف القانون بحق المرأة في امتلاك الأرض في جنوب آسيا ، نادراً ما تملك أراضي أو تسيطر عليها (٤٦٨—١٩٩٤) . مما يجعل النقاط الرئيسية تمحور في هذا الإطار حول وجود تشريع على المستوى الوطني يضمن المساواة بين الجنسين في الوصول إلى الأرض والسيطرة عليها على حد سواء .

لذلك يتعيّن على الدول الأطراف في إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إعداد تقرير حول المادة ١٤ المتعلقة بالتمييز ضد النساء الريفيات ، القسم (ز) والتي تنص على حق النساء في : "الاستفادة من قروض زراعية وتسهيلات تسويقية والتكنولوجيا المناسبة ومعاملة متساوية في الإصلاحات العقارية والزراعية كما وفي خطط إعادة توزيع الأرض" .

وقد نجد في الإحصاءات الزراعية بعض المؤشرات الدالة على الجندر ، أو قد يتم تعديل هذه الإحصاءات لضمان توفر مثل هذه المؤشرات فيها .

الجدول (٢) : الاستفادة من الأرض والتجهيزات والقروض

مؤشر دال على الجندر	أسئلة مرتبطة بالمؤشر
١ - نسبة الأملالك التي تملكها النساء أو يستفدن منها (أراضٍ ، منازل ، مواشٍ) وفقاً لفئات الدخل .	هل يسيطر الرجال أو النساء على القسم الأكبر من الأرض؟ ماهي نتائج هذا الوضع على العلاقات بين الجنسين والقرارات الخاصة ببيع الأرض وأنماط المحاصيل؟
٢ - نسبة النساء اللواتي يستفدن من القروض مقارنة بالرجال .	ماهي أنماط توارث الأرض المعتمدة في البلد المعنى؟ إذا كان القانون يجيز للنساء وراثة الأرض، هل هذا ما يحصل فعلياً؟
٣ - نسبة الأسر المعيشية الريفية التي يكون فيها رب الأسرة الأنثى/ الذكر مصدر الدخل الأساسي للأسرة .	إذا كانت النساء يملكن الأرض فهل هذا يعني أيضاً أنهن يتخدن القرارات بشأن اختيار المحاصيل وتسويقهها؟
٤ - نسبة الأسر التي يرأسها رب أسرة أنثى/ ذكر من دون أرض .	هل استفاد الرجال والنساء من إصلاح الأرض على نفس قدر المساواة؟
٥ - نسبة معدلات الدخل المتوسط للعاملين/ العاملات في القطاع الزراعي وفقاً للجنس	هل تستفيد النساء بالتساوي من تسهيلات القروض؟ هل ينعكس هذا على سيطرتهن على القرض من حيث اتخاذ القرارات؟
٦ - نسبة النساء / الرجال الذين حصلوا على سندات ملكية أراضٍ بوجب خطط إصلاح الأرض .	هل هناك فارق بين أجور النساء وأجور الرجال في القطاع الزراعي؟

٢ - الحقوق القانونية والسلطة السياسية

تنامي في السنوات العشر الماضية التركيز على الحقوق القانونية للنساء وسلطتها السياسية ، وهو ما بدأت تعكسه المؤشرات . لكنه بالإمكان استخلاص عدد من المؤشرات من المراجع المختصة في هذا المجال . فجدول تمكين الجندر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يعتمد من بين المؤشرات مؤسراً شائعاً الاستعمال حول " حصة النساء والرجال من المقاعد النيابية " . أما تقرير " النساء حول العالم " (الأمم المتحدة ، ١٩٩٥ آ) ، فيستعمل المؤشرات التالية : " البلدان التي فيها أكثر من ١٥٪ من الوزراء أو نواب الوزراء من النساء " و " نسبة النساء في موقع القرار في الحكومة حسب الاختصاصات " و " النساء في الإعلام المرئي والمكتوب " . كما يمكن اعتماد سلسلة من المؤشرات المماثلة ، على ضوء المعلومات المتوفرة ، مع الإشارة إلى أن هذا النوع من المؤشرات لا يكفي إلا أن يعطي فكرة عامة عن مدى مشاركة النساء والرجال .

مؤشرات التمكين والمشاركة في تقارير إنفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

يستعرض هذا القسم الشروط المفروضة على الدول الأطراف عند إعداد تقاريرها ، بشأن تكوين قاعدة معلومات حول المؤشرات الدالة على الجندر مع التركيز بنوع خاص على مؤشر التمكين والمشاركة .

غالباً ما تفضي شروط إعداد التقارير بوجب إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى إجراء أوّل مراجعة شاملة لمكانة النساء في بلد معين . إلاّ أن هذه الاتفاقية مهمة أيضاً بالنسبة إلى المؤشرات الدالة على الجندر كونها تفترض رفع تقارير عن المجالات الثقافية والقانونية والسياسية التي لا تطالها أي من الآليات المعتادة التي تؤخذ منها المؤشرات الدالة على الجندر ، كالإحصاءات السكانية مثلاً . أما هذه المجالات ، فهي :

- أدوار الجنسين والتنمية (المادة ٥) ،
- القضاء على استغلال المرأة (المادة ٦) ،
- الحياة السياسية والعامة (المادة ٧) ،
- التمثيل والمشاركة الدولية (المادة ٨) ،
- المساواة أمام القانون وفي الشؤون المدنية (المادة ١٥) ،
- المساواة في الزواج وقانون العائلة (المادة ١٦) .

الجدول (٣) : الحياة السياسية والعامة

أسئلة مرتبطة بالمؤشر	مؤشر دال على الجندر
- ماهي العوائق التي تحول دون وصول المرأة إلى موقع صنع القرار في الحكومة أو الخدمة المدنية؟	١ - نسبة المقاعد العائدة للنساء والرجال في مجالس النواب والهيئات الحكومية/ وهيئات صنع اتخاذ القرارات المحلية .
- ماهي العوائق التي تحول دون وصول المرأة إلى موقع صنع القرار في الجسم القضائي وفي الشرطة؟	٢ - نسبة النساء والرجال في موقع صنع القرار في الحكومة .
- هل تنادي المحاكم أو سواها من الهيئات القضائية بحقوق المرأة وتقوم بحمايتها؟	٣ - نسبة النساء والرجال من المرشحين للانتخابات / المسؤولين الخزبيين .
- هل يستحوذ فريق اجتماعي واقتصادي واحد على موقع صنع القرار؟	٤ - نسبة النساء والرجال في الخدمة المدنية في أعلى أربعة مناصب وظيفية .
- كم بلغ عدد حالات التمييز ضد أحد الجنسين التي أحيلت إلى المحاكم أو غيرها من الهيئات الحكومية في الأربع سنوات الماضية؟ ما كان مصيرها؟	٥ - نسبة النساء المستخدمات في القطاع العام في المناصب الإدارية وفي الإدارة .
- كيف تساهم المرأة في تغيير النظام السياسي القائم؟	٦ - نسبة النساء/ الرجال المسجلين كناخبين / نسبة النساء/ الرجال الذين يحق لهم التصويت والذين يمارسون هذا الحق .
	٧ - نسبة النساء في موقع القرار المهمة/ الصغيرة في النقابات
	٨ - نسبة النساء القضاة وقضاة الصلح والمدعيات .
	٩ - نسبة النساء في الشرطة بحسب الرتبة .

كما تطلب التوصيات العامتان ١٢ و ١٤ من إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من الدول الأطراف إدراج معلومات تتعلق بجميع أشكال العنف ضد المرأة ، بما في ذلك ختان الإناث . وتعكس الاتفاقية بذلك تغير الفهم الحاصل بشأن سبل التوصل إلى المساواة بين الجنسين ، لا سيما حقوق المرأة . ولا تكتفي الاتفاقية بطلب سرد جميع القوانين المتعلقة بالمساواة بين النوع بل تتعادها إلى رفع تقارير إحصائية حول تأثير تطبيق تلك القوانين .

إلا أن التقارير التي ترفعها الدول الأطراف تفتقر إلى المعلومات الكافية في مجال حقوق المرأة وتمكينها ومشاركتها . ويلاحظ مثلاً أن الأقسام المتعلقة بالمادتين ٥ و ٧ مقتضبة جداً في معظم الأحيان ، مع أنها تتضمن معلومات ومؤشرات مفصلة في القطاعين الصحي والتربوي .

رغم ذلك تعتبر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة آلية ممتازة لجمع المعلومات الدالة على الجender في مجالات التمكين والمشاركة والعنف التي لا يجدها في الإحصاءات المطلوبة الأخرى .

٣- العنف ضد المرأة

حظي موضوع العنف ضد المرأة ، كما موضوع السلطة السياسية ، باهتمام متزايد في العقد الأخير . كما جرت مناقشة موضوع العنف ضد المرأة ضمن التركيز على حقوق المرأة كحق من حقوق الإنسان (منظمة العفو الدولية ، ١٩٩٥) . وقد ورد في تقرير " النساء حول العالم " .

" تقتصر المعلومات الكمية الوحيدة التي تقوم معظم الحكومات اليوم بجمعها حول العنف ضد النساء بإحصاء جرائم الاغتصاب والاعتداء وغيرها من الجرائم الجنسية . فتخضع وبالتالي لقيود كبيرة تستوجب استكمالها ببيانات مستقاة من مصادر أخرى . حيث يجب مثلاً إدراج المعايير المتعلقة بالاعتداء والاغتصاب الحميمين إلى الإحصاءات السكانية والإحصاءات حول ضحايا المجرمين . وقد دلت التجربة على أن الإفصاح عن حالات العنف رهن إلى حد بعيد ببعضهن الأسئلة وسياق طرح تلك الأسئلة . من هنا أهمية صياغة الأسئلة والاستمرارات واختيار من سيجري المقابلة بعناية باللغة وتدربيه / لها ليطرح أسئلة مباشرة حول العنف " . يستعمل تقرير " النساء حول العالم " (الأمم المتحدة / ١٩٩٥) ، المؤشرات التالية من بين مؤشرات أخرى :

- نسبة النساء الرائدات اللواتي تعرضن لاعتداء جسدي من قبل شريك ،
- نسبة النساء في مدن كبرى معينة واللواتي تعرضن لاعتداء جنسي في فترة خمس سنوات ،
- عدد المنظمات الأهلية الناشطة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة ،
- القوانين المعدّلة الخاصة بحالات الاغتصاب التي تم التصويت عليها ،
- الإصلاحات المتعلقة بالعنف المنزلي التي تمت المصادقة عليها ،
- الهيئة الحكومية المسئولة عن إعداد برامج لمكافحة العنف .

الجدول (٤) : مؤشرات العنف المرتبط بالجنسين

مؤشر دال على الجندر	أسئلة مرتبطة بالمؤشر
١ - عدد حالات العنف المنزلي المعلن عنها .	- هل التزم البلد المعنى بتوصيات إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأعد تقريراً عن القوانين النافذة لحماية المرأة من العنف؟
٢ - عدد حالات الاعتداء الجنسي والاغتصاب المعلن عنها .	- ما مدى فعالية التشريعات التي تحظر استعمال شتى أنواع العنف ضد المرأة؟ .
٣ - عدد حالات التحرش الجنسي المعلن عنها .	- هل طريقة تصوير المرأة في وسائل الإعلام والإعلان والمناهج المدرسية تؤدي إلى استعمال العنف ضد المرأة؟
٤ - معدلات الإدانة بحق المتهمين بمارسه العنف ضد النساء .	- كيف تنتظم النساء من أجل مناهضة العنف؟ ما نتائج هذا التحرك؟
٥ - عدد التدابير الوقائية الفورية المؤدية إلى مساعدة النساء ضحايا العنف (مساعدة قانونية، مالية، سكنية، مأوى، تدخل الشرطة، جهود المنظمات الأهلية).	- هل يطبق البلد المعنى معاهدة الأمم المتحدة التي تحظر تجارة الرق والاستغلال في الدعارة؟ ما التدابير التي اتخذتها السلطات الوطنية لمواجهة الاستغلال الجنسي للفتيات لأغراض تجارية؟
٦ - ازدياد/ انخفاض العنف ضد المرأة في التزاعات المسلحة.	- هل من حماية للنساء اللاجئات في التزاعات المسلحة؟

وي يكن استخدام المؤشرات الواردة في الجدول (٤) لتطوير المؤشرات الدالة على الجندر على المستوى الوطني في مجال أساسى كالعنف ضد المرأة .

سياسة الاقتصاد الكلي والجنسين

أما الأولوية الأخيرة التي يستغطى هنا فهي سياسة الاقتصاد الكلي والجندر . حيث أولت بلدان كثيرة عناية خاصة بإدماج الجندر في عمليات إعداد الموازنة الوطنية . ويكون هذا ممكناً خاصة من خلال دراسة ارتباط الموازنات الوطنية بالجندر وتقدير الإنفاق من الموازنة المخصص للمجالات ذات الأولوية التي تعنى النساء والرجال .

وتقوم حالياً أمانة سر الكونغرس بإعداد سلسلة سياسات اختيارية تدرج الجندر في سياسات الموازنة الوطنية ضمن الإصلاحات الاقتصادية . وتركز تلك الخيارات على ست أدوات ممكنة :

- عمليات تقويم مصنفة وفقاً للجنس ، وهي مفيدة : وهي تقنية بحث تُسأل فيها مجموعات من النساء عن طريقهن الخاصة لتقسيم كعكة الميزانية الوطنية لو كان في منصب وزيرة للمالية ، ثم تقارن النتائج مع الموازنة القائمة لدراسة مدى تطابقها مع أولويات النساء ،

- تحليل لواقع الإنفاق العام المصنف وفقاً للجنس : وهو يشمل تحليل الإنفاق العام في مجالات الصحة، التربية، والزراعة لتقييم مدى استفادة النساء والرجال والفتيات منه بدرجات متفاوتة ،
- تقييم الإنفاق العام في السياسة التي تراعي الجندر : تقييم الافتراضات السياسية التي يتم على أساسها تقسيم الموازنة، لتحديد وقوعها المحتمل على الأنماط الحالية ومدى التفاوت الجندرى ،
- بيان موازنة دالة على الجندر : تعديل الموازنة المخصصة للمرأة ، وهو بيان صادر عن كل وزارة أو قسم حول الانعكاس الجندرى للموازنة المخصصة لكل قطاع ،
- تحليل مصنف وفقاً للجنس لواقع الموازنة على استعمال الوقت : يهدف هذا التحليل إلى تحديد العلاقة القائمة بين الموازنة الوطنية وطريقة استعمال الوقت في الأسر المعيشية ، كي يتم على ضوئها تحديد الانعكاسات الاقتصادية الكلية للعمل غير المأجور كالاعتناء بالعائلة والمرضى وأفراد المجتمع المحلي وتأمين الوقود والمياه والطهي والتنظيف وتعليم الأولاد وما شابه ،
- إطار سياسة اقتصادية متوسطة المدى تراعي الجندر : تتم حالياً صياغة أطر لسياسات اقتصادية كلية متوسطة المدى بواسطة عدد من النماذج الاقتصادية واسعة الانتشار "تجھل عادة النوع الاجتماعي" . وتشمل مقاربات ادماج الجندر في تلك السياسات : تصنیف المتغيرات وفقاً للجنس متى كان ذلك ممکناً ، إدخال متغيرات جديدة بمقارنة جندرية ، بناء نماذج جديدة تضم حسابات الدخل الوطني والأسرى بحيث تلحظ العمل غير المأجور ، تغيير الافتراضات الكامنة حول الأعداد الاجتماعي والمؤسسي للتخطيط الاقتصادي .

الجدول (٥) : السياسة الاقتصادية الكلية والجندر

أسئلة مرتبطة بالمؤشر	مؤشر دال على الجندر
- كم تخصص الأسر من إنفاقها لشراء الطعام وللتربية والشؤون الصحية؟ من يتحكم بموازنة الأسر وما مدى تأثير قرار المرأة في مجال الإنفاق؟	١ - إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك الخاصل .
- مامدى تخصيص الإنفاق الحكومي للمجالات ذات الأولية بالنسبة إلى المرأة كالتربية والصحة؟ ما الدور الذي تلعبه المرأة في الإعداد للموازنة على المستوى الوطني؟	٢ - مجموع الإنفاق الحكومي الإجمالي وكennسبة للناتج المحلي الإجمالي
- هل القطاع الصحي والتربوي مخصصان؟ إذا صحّ هذا، ما انعكاساته على الجندر؟	٣ - توزيع الإنفاق الحكومي حسب القطاعات
- هل تغطي نظم الضمان الاجتماعي وسواها المرأة كما يجب؟ هل تدل هذه النظم بما فيه الكفاية على الجندر؟ هل تولى العناية الالزمة لدى إعداد الموازنة على المستوى الوطني بالفئات المعرضة للخطر كالأمهات العازبات الفقيرات والأسر المعيشية التي ترأسها نساء؟	٤ - نسبة الأشخاص والأسر المعرضين للخطر المستفيدون / المستفيدات من ضمان اجتماعي أو تقدیمات أخرى
	٥ - نسبة الأشخاص والأسر المؤهلة للحصول على ضمان اجتماعي ومساعدة اجتماعية ومنافع مماثلة .

المؤشرات الدالة على الجندر : آخر ما تم التوصل اليه

تكشف في العقد الأخير ، العمل حول المؤشرات على المستوى الوطني . نعرض في هذا القسم أبرز ما تم التوصل إليه لا سيما في مجال المؤشرات الدالة على الجندر بفضل جهود الأمم المتحدة والدول المانحة .

تقرير برامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية للعام ١٩٩٥

أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ العام ١٩٩٠ تقرير التنمية البشرية الذي كان له أبلغ وقع لما تضمنه من بحث للمواضيع التنموية ومؤشر مركب للتنمية البشرية هو مؤشر التنمية البشرية (HDI) ويقوم هذا المؤشر على ثلاثة مجالات : تعادل القوة الشرائية ، معدل التعليم لدى الكبار وسنوات الالتحاق بالمدرسة ، ومتوسط العمر المتوقع . على الرغم من عدد من الانتقادات التي تم توجيهها لتقرير التنمية البشرية ، لا سيما لأسباب تقنية تتعلق باستعمال المؤشر والمفاهيم التي يركز عليها ، إلا أن التقرير هذا يعتبر حالياً التقرير المرجع الأكثر اعتماداً حول المؤشرات على المستويين الوطني والإقليمي .

لقد قامت بعض دول الكومونويلث ، ومن بينها بنغلادش وغانا والهند ، بإعداد تقارير خاصة حول التنمية البشرية استناداً إلى منهجية عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . لكن قلة منها ركزَ على الجندر .

وفي إطار التحضيرات للقمة العالمية حول المرأة التي عقدها الأمم المتحدة عام ١٩٩٥ ، ركزَ تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية على الجندر من خلال إدراج مؤشرين مركبين يساعدان على قياس الإنصاف بين النوع (مؤشر التنمية المرتبط بال النوع الاجتماعي / GDI وقياس التمكين المرتبط بال النوع الاجتماعي / GEM) ولاشك أنهمما سيكونان محور النقاشات اللاحقة حول قياس الالمساواة بين الجنسين والتخطيط الجندرى على المستوى الوطني الذي ، وهما يستحقان وبالتالي اهتمام الحكومات .

مؤشر التنمية المرتبط بال النوع الاجتماعي (GDI)

يركز مؤشر التنمية المرتبط بال النوع الاجتماعي (GDI) على الإنجازات الوطنية ، تماماً كما في مؤشر التنمية البشرية (HDI) أي الدخل والتربية ومتوسط العمر المتوقع . وكلما ازداد التفاوت بين الجنسين في البلد الواحد في هذه المجالات ، كلما انخفض مؤشر تنمية الجنسين في ذلك البلد مقارنة مع مؤشر التنمية البشرية فيه .

وقد اعتمد الرجال فئة مرجعية في هذا المؤشر وفي مؤشر التمكين المرتبط بال النوع الاجتماعي . أما المنهجية المتّبعة في مؤشر التنمية البشرية ، ففترض عقاباً للامساواة بحيث يتراجع مستوى تحقيق مؤشر التنمية المرتبط بال النوع الاجتماعي في بلد ما عندما تتراجع مستويات الإنجاز لدى كل من النساء والرجال في ذلك البلد ، أو عندما تزداد الهوة بين ما حققه كل منهم . ويُحسب مؤشر التنمية المرتبط بال النوع الاجتماعي بواسطة تقنيات قياس اقتصادية معقدة لن يتم التطرق إليها الآن وإن كانت قد تعيق اتساع استعمال تلك المؤشرات وفهمها . وكان الهدف من ابتكار مؤشر التنمية المرتبط بال النوع الاجتماعي إثبات عدم وجود أي مجتمع يعامل نساءه ورجاله على نفس قدم المساواة وأن المساواة بين الجنسين غير مرتبطة بمستوى الدخل في مجتمع ما .

يتغير ترتيب بعض الدول من حيث مؤشر التنمية البشرية بشكل ملحوظ عند إدخال عامل الالمساواة بين النوع . ويعطي الشكل ٢ فكرة عن مرتبة بعض البلدان من حيث مؤشر التنمية المرتبط بال النوع الاجتماعي وذلك من أصل ١٣٠

بلدًا شملها تقرير التنمية البشرية . كما تبيّن المرتبة من حيث مؤشر التنمية البشرية ناقص المرتبة من حيث مؤشر التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي . فنلاحظ عندها مدى تحسّن أو تراجع الترتيب العام ليبلد معين عند إدخال عامل اللامساواة لدى احتساب مؤشر التنمية البشرية (كلما ارتفع الرقم كلما كان هناك تحسّن بينما يشار إلى التراجع بعلامة سلبية) .

الشكل ٢ : التنمية المرتبطة بالنوع الاجتماعي في بلدان معينة

البلد	المرتبة من حيث مؤشر التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي
الكويت	٠,٨٢٧
البحرين	٠,٨٠٣
لبنان	٠,٧١٥
الأردن	—
سوريا	٠,٦٦١
مصر	٠,٦٠٤
اليمن	٠,٣٨٩

يشكل مؤشر التنمية المرتبطة بالنوع الاجتماعي أداة منهجية مفيدة للحظ أي تغير في العلاقات بين النوع على مر الزمن ، في البلد الواحد وبين البلدان بناء على عدد صغير من المؤشرات الهامة لنوعية الحياة .

مقياس تمكين المرأة (GEM)

ينظر مقياس التمكين المرتبط بالنوع الاجتماعي (GEM) في إمكانية مشاركة النساء والرجال بفعالية في الحياة الاقتصادية والسياسية . وللقيام بذلك ، لابد من استخدام ما توفر من بيانات لقياس "التمكين" في مجالات المشاركة الاقتصادية والسياسية . وهو يعتمد على ثلاثة مؤشرات :

- الدخل للفرد الواحد حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي ،
- حصة كل من النساء والرجال من المهن المتخصصة والفنية والإدارية ،
- حصة كل من النساء والرجال من المقاعد النيابية .

ولابد من الإشارة إلى أن مقياس التمكين المرتبط بالنوع الاجتماعي يولي نفس الأهمية للمؤشرات الثلاثة . ويرتكز كما مؤشر التنمية المرتبطة بالنوع الاجتماعي ، إلى تحليل اقتصادي معقد لاحتساب مقياس تمكين المرأة في ١٦٦ بلداً توفر فيه بيانات موثوقة .

يتوصل تقرير التنمية البشرية إلى استنتاجات متنوعة من خلال مقارنة مقياس التمكين المرتبط بالنوع الاجتماعي ومؤشر التنمية البشرية ، ومقياس التمكين المرتبط بالنوع الاجتماعي ومؤشر التنمية المرتبطة بالنوع الاجتماعي ، ومقياس التمكين المرتبط بالنوع الاجتماعي والدخل للفرد الواحد . وهي مقارنات مفيدة للبلدان المعنية إذ تمكنها من تحديد مدى التقدم المحرز باتجاه تحقيق المساواة . وي يكن في هذا الصدد تعميم النتائج التالية :

- يفوق أداء بعض البلدان النامية أداء بلدان صناعية أغنى من حيث المساواة في الأنشطة السياسية والاقتصادية والمهنية .
- يلاحظ تراجع مقياس التمكين المرتبط بالنوع الاجتماعي في بعض البلدان مقارنة مع مرتبتها من حيث مؤشر التنمية

المرتبط بالنوع الاجتماعي ، مما يعني أن ما تحقق في مجال التربية والتعليم يفوق ما تحقق في مجال العمل والمشاركة السياسية .

- يلاحظ تراجع مؤشر التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي في عدة بلدان في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا كانت قد اعتمدت نموذج تنمية على غرار ذلك المستعمل في بلدان شرق آسيا ، مما يدل على تهميش مشاركة المرأة على أعلى مستويات اتخاذ القرارات في السياسة والإدارة ، رغم اتساع مشاركتها في النشاط الاقتصادي ، مما ساهم في النمو الاقتصادي لتلك البلدان .

حدود مؤشر التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي ومقاييس التمكين المرتبط بالنوع الاجتماعي

قد تحاول بعض البلدان تحسين تقاريرها حول المسائل التي تهم الجنسين من خلال الاستعانة بمؤشرات مركبة كتلك الواردة في تقرير التنمية البشرية . لكن هذا لا ينفي محدودية التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي ومقاييس التمكين المرتبط بالنوع الاجتماعي لعدة أسباب منها :

اختيار المؤشرات :

إن اختيار المؤشرات اعتباطي إلى حد ما ، كما هي الحال في كل المؤشرات المركبة . فإذا اختير مثلاً مقياس التمكين المرتبط بالنوع الاجتماعي " العضوية في الاتحادات " كإحدى مؤشراته ، لاشك أن التراتبية سيختلف عنها .

مدى تأثير المؤشرات :

إنها مشكلة مشتركة بين جميع المؤشرات إذ لا شيء يبرر مثلاً وجوب إعطاء نفس الأهمية للتربية ومتوسط العمر المتوقع .

ضعف المشاركة في اختيار المؤشر:

يعد ضعف المشاركة في اختيار المؤشر من أبرز المشاكل التي يطرحها مؤشر التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي ومقاييس التمكين المرتبط بالنوع الاجتماعي ، إضافة طبعاً إلى مؤشر التنمية البشرية . حيث قام أهل الاختصاص باختيار المؤشرات من دون مشاركة فاعلة من قبل الجمهور . كما أن أهل الاختصاص وحدهم قادرون على فهم طريقة احتساب مؤشر التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي ومقاييس التمكين المرتبط بالنوع الاجتماعي نظراً إلى تعقيدهما ، مما يعيق بدوره مشاركة الجمهور .

العناصر الأساسية في عملية إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي :

تطلب عملية إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي أن تكون المفاهيم والأساليب المستخدمة في عمليات جمع البيانات واضحة ومعدة بطريقة تعكس قضايا النوع الاجتماعي ذات الأولوية والفجوات والفارق بين المرأة والرجل في المجتمع . ويجب أن تأخذ هذه العملية الأمور التالية بالحسبان :

- اختيار القضايا موضع البحث ،
- تحديد البيانات الازمة لمعرفة المساهمة الفعلية للمرأة والرجل ودور كل منهما في عملية التنمية ،
- تقييم البيانات المتوفرة ،

- تطوير مفاهيم جديدة تتخطى عملية التمييز بين المرأة والرجل ،
- عرض الإحصاءات بطريقة سهلة ومفهومة ،
- وضع خطط للنشر تهدف إلى وصول المنتجات الإحصائية إلى مستخدميها ،
- التعاون والتنسيق المستمر بين منتجي الإحصاءات ومستخدميها .

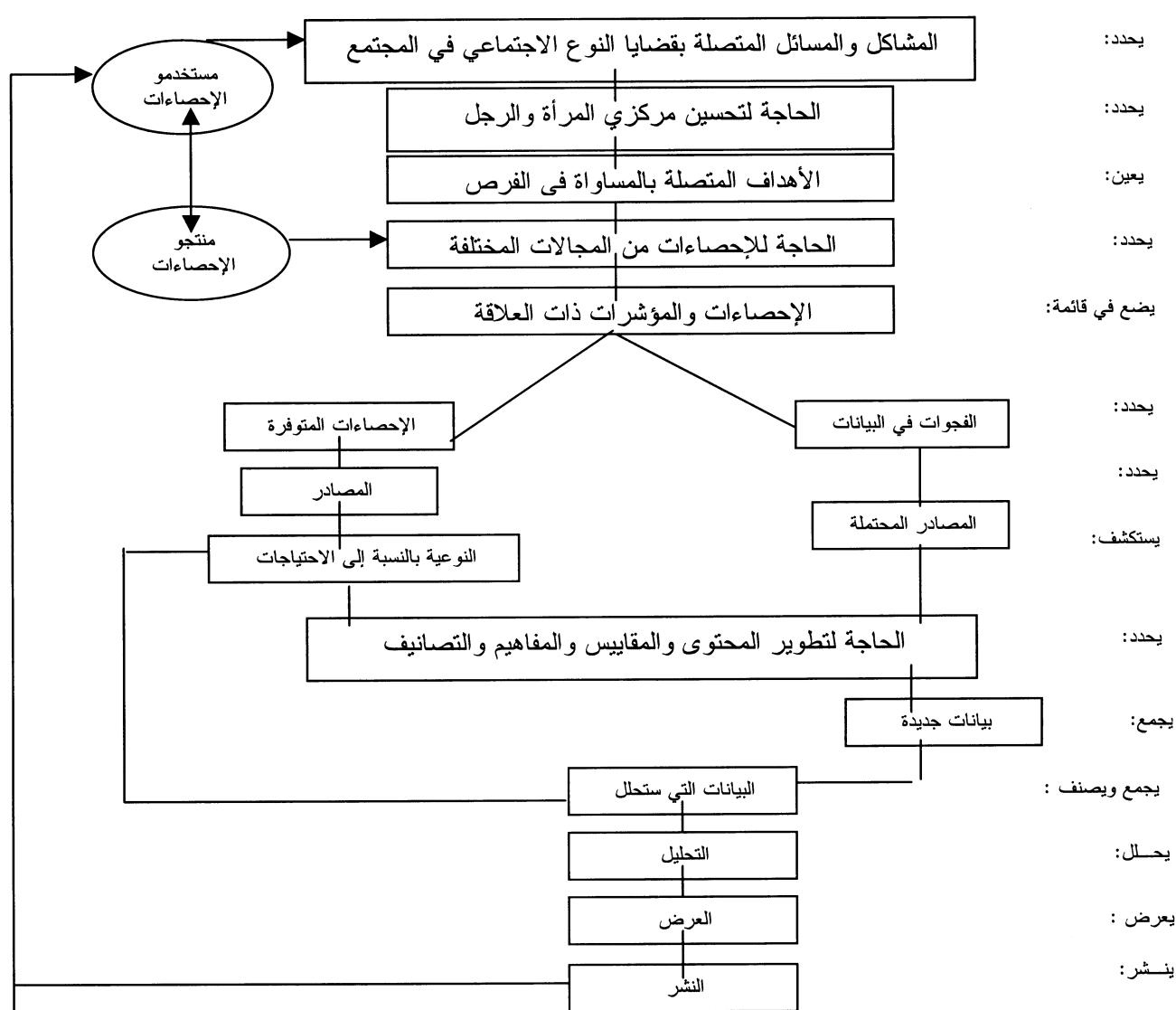
عملية إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي

إن عملية إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي هي عملية مستمرة تعتمد على التفاعل بين منتجي الإحصاءات والعديد من فئات مستخدمي تلك الإحصاءات .

ويعرض الرسم البياني الذي أعد من قبل وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي في مكتب الإحصاء بالسويد في بداية

عملية إنتاج الإحصاءات

الإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي



التسعينات عرض مبسط يتضمن الخطوات الالزمة لعملية الإنتاج .
إن النساء والرجال ما يزالون بعيدين كل البعد عن المساواة في كافة بلدان وأقاليم العالم على الرغم من التنمية والنظام الاقتصادي والاجتماعي .

يعتبر التحديد الواضح للمشاكل والاهتمامات المرتبطة بالجender والأسباب غير الظاهرة ضرورياً من أجل صياغة ووضع السياسات والبرامج وكذلك لتنفيذ البرامج والمشاريع بشكل مؤثر .

مهمة مجموعة العمل (١١) :

ستناقش مجموعة العمل الإصدار الجندرى المرتبط بمنطقة السياسات "الحياة الاقتصادية" المشكلة التي سيتم مناقشتها هي :

تمييز الرجل عن المرأة في الوظائف العليا في القوى العاملة

- ١ - تحديد الأسباب غير الظاهرة والأكثر أهمية .
- ٢ - تحديد أهم نتائج / آثار هذه المشكلة .

أما التقرير فسيكون حسب / الشكل التالي :

الأسباب غير الظاهرة :

- ١
- ٢

يكون تصنيف المشاكل والاهتمامات الأساسية المرتبطة بالجender ضمن المناطق التالية :

- ١ - الحياة الاقتصادية .
- ٢ - اتخاذ القرار
- ٣ - العنف ضد المرأة .

يمكن تخصيص كل مجموعة عمل بمنطقة اهتمام واحدة .

ستعرض مجموعة العمل المشاكل والاهتمامات الأساسية المتعلقة بالجender والتنمية في بلادهم من خلال المنطقة المعنية . كذلك سيتم عرض الأسباب غير الظاهرة وآثارها الناجمة مع ذكر الأهداف الوطنية المرتبطة بأحد الاهتمامات الجندرية والتي تم تحديدها .

- ١ - دراسة المواد والإصدارات الجندرية في البلد موضوع المناقشة في الورشة والتي تم تحضيرها خصيصاً للورشة مع عرضها خلال الورشة .
- ٢ - استخراج ٥ مشكلات / اهتمامات جندرية من هذه المواد والاهتمامات / الإصدارات .

- ٣ - اختيار أحد المشاكل / الاهتمامات وتحديد أسبابها غير الظاهرة وأثارها الناجمة الأكثر أهمية .
- ٤ - استخراج الأهداف المرتبطة بالمشاكل من المواد والإصدارات والمرتبطة بهذه المشاكل حسب خطة التنمية الوطنية/السياسات الخاصة بالمرأة .
يجب تجميع نتائج النقاط ٢ و ٤ معاً عند إعداد التقرير .
يجب وضع نتيجة النقطة ٣ حسب صيغة القسم الأول .

خطة عمل الإحصاءات الجندرية

مقدمة:

تهدف هذه الورشة إلى تدريب المعنيين أو الذين من الممكن أن يكونوا من عناصر مجموعات العمل التي ستقوم بإعداد الإحصاءات الجندرية في بلادهم . يكمن أهم أقسام العمل في تطوير الإحصاءات الجندرية وإصدار إحصاءات جندرية حول وضع النساء والرجال إضافة إلى إعداد تقارير حول الاحتياجات الالزمة لتطويرها في البلد المعنى .

سيشكل إصدار كتيب حول الإحصاءات الوطنية للرجال والنساء أداة هامة لدفع العمل بالتجاه الاهتمامات الجندرية في عديد من البلدان بحيث تعرض الإحصاءات والمؤشرات بطريقة تسمح لغير الإحصائيين أن يفهموها بسهولة ، ويجب إظهار المعلومات الأساسية حول وضع النساء مقارنةً مع وضع الرجال ضمن كافة محاور المجتمع وأن تصل إلى أكبر شريحة في المجتمع .

إن عملية إعداد تقرير حول الاحتياجات الالزمة لتطوير الإحصاءات الجندرية يجب أن يتم على أساس العمل لإنتاج كتيب إحصائي . ويجب أن يميز التقرير الأنشطة الضرورية حسب مناطق العمل إضافة إلى وضع الاستراتيجيات لتطوير الإحصاءات الجندرية .

مناطق العمل الممكنة هي :

- تطوير طرق عرض وتوزيع الإحصاءات المتوفرة .
- تطوير المقاييس ، المفاهيم ، التعريف والتصنيفات .
- تطوير إعداد الإحصاءات والعمل على إلغاء فجوات البيانات .

مهمة مجموعة العمل

يجب على مجموعة العمل أن تعمل على تطوير خطة عمل لإعداد وتجهيز :

- ١ - كتيب إحصائي حول النساء والرجال في بلدهم .
- ٢ - إعداد تقرير حول الاحتياجات الالزمة لتطوير الإحصاءات الجندرية .

كما يجب أن تتضمن الخطة على ما يلي :

أ - الأهداف

ب - التحضيرات المؤسسية

ت - الأنشطة (متضمنة الوقت المسموح به - الشخص المسؤول - المنظمة المسئولة عن هذا النشاط) .

ملاحظة: يجب تحديد كيفية التخطيط لتأسيس وإيجاد الاتصال بين معيدي ومستخدمي الإحصاءات المعنيين بالإحصاءات الجندرية خلال فترة التنفيذ كاملة .

خطة تطوير الإحصاءات الجندرية على مستوى الدولة

تم إعطاء الاقتراحات التالية بناءً على الأهداف ، المخرجات والأنشطة الالزمة لإخراج كتيب حول الإحصاءات الجندرية الوطنية مع إعداد تقرير بالاحتياجات الالزمة لتطوير الإحصاءات الجندرية في الدولة .

الأهداف

- أ - **الأهداف المتوسطة المدى (تنمية)** : تهدف إلى تعزيز التقبل الجندرى في النظام الإحصائي الوطنى الرسمي .
- ب - **الأهداف القصيرة المدى (يرجى تحديد الفترة الزمنية)**
 - ١ - تحديد الأهداف الضرورية لتنمية النساء بالنسبة للرجال في البلد المحدد .
 - ٢ - تحديد الإحصاءات والمؤشرات الضرورية في مجالات متعددة متعلقة بالإصدارات والاهتمامات الجندرية في ذلك البلد .
 - ٣ - تقييم الإحصاءات الرسمية الموجودة حسب الاستجابات الجندرية وتحديد ضعفها .
 - ٤ - عرض البيانات والمعلومات الإحصائية في الإصدارات الجندرية لهذا البلد على جمهور واسع وطني ودولى .
 - ٥ - عرض تقرير بالإجراءات التي سيتم اتخاذها .

المخرجات:

- ١ - مطبوعة إحصائية (كتيب) حول النساء والرجال في البلد. مع تحديد السنة ليتم توزيعها بشكل واسع . جاهز (تحديد السنة والشهر) .
- ٢ - إعداد تقرير حول الاحتياجات الالزمة لتطوير النظام الإحصائي كاملاً في البلد المعنى بهدف عكس صورة الإصدارات / الاهتمامات الجندرية في المجتمع . جاهز (تحديد الشهر — السنة) .

ستتم مشاركة كل من معدى ومستخدمي الإحصاءات الجندرية في حوارات واستشارات تهدف إلى الوصول إلى الأهداف ، وهذا سيتضمن استشارة الخبراء في المواضيع الجندرية في البلد المعنى . وكذلك ستتم المشاركة في ورشة (ورش) عمل مع المستخدمين والمستهدفين تهدف إلى مناقشة مسودة الكتيب المقترن .

الأنشطة :

- ١ - تأسيس لجنة توجيهية للمشروع تهدف إلى التخطيط العام للمشروع ، التنسيق والتنفيذ
- ٢ - تأسيس مجموعة عمل
- ٣ - استشارة كل من مستخدمي ومعدى الإحصاءات وذلك لتحديد :
 - أ - الإصدارات الجندرية العاجلة في المجتمع .
 - ب - الإحصاءات والمؤشرات الالزمة المرتبطة بالاهتمامات الجندرية والتي تم تحديدها متضمنة الأولويات بهدف

عرض الإحصاءات التي سوف تعطي نظرة أوسع للوضع الحالي .

٤ - إعداد تقرير حول :

أ - المواقيع الجندرية العاجلة في المجتمع .

ب - الإحصاءات والمؤشرات الالزمة والتي نشأت عن تحديد الاهتمامات الجندرية العاجلة والطارئة في المجتمع .

كما يجب تحديد الأولويات في هذا التقرير ومثال على ذلك " ما هي الإحصاءات التي يجب عرضها أول ؟ "

٥ - تقييم البيانات / المعلومات الضرورية المتوفرة وتجمعها . وسيتضمن هذا النشاطأخذ ملاحظات حول نوعية البيانات المتوفرة ووجود أية ثغرات فيها (النشاط ٧)

٦ - إعداد كتيب للتوزيع الشامل باللغة المحلية إضافة إلى اللغة الإنكليزية ويتضمن :

أ - إعداد مسودة الكتيب

ب - إعداد ورش عمل مع مستخدمي ومعدى الإحصاءات الجندرية لمناقشتها مسودة الكتيب .

ت - الانتهاء من إعداد مسودة الكتيب

ث - إعداد خطة للتوزيع هذا الكتيب

ج - طباعة الكتيب

ح - تنفيذ خطة التوزيع .

٧ - إعداد تقرير حول نقاط الضعف ويتضمن :

أ - إعداد ورش عمل مع مستخدمي ومعدى الإحصاءات الجندرية لمناقشتها مسودة التقرير .

ب - استكمال مسودة التقرير

ت - إعداد خطة للتوزيع التقرير

ث - طباعة التقرير

ج - تنفيذ خطة التوزيع .

٨ - إعداد خطة تتبناها الحكومة حول نقاط الضعف مع الإعدادات والتمويل .

يجب الإشارة في أي نشاط إلى المنظمة المسئولة / الشخص المسؤول / المدة الزمنية الالزمة (تحديد زمن البداية — زمن الانتهاء) .

REFERENCES:

- Anker, R (1994). Measuring women s participation is the African Labour Force .In Adepoja, A and oppoing, C, 64-75.
- Anker, R, Khan, M and Gupta, R (1988) women s participation is the Labour Force. A methods test in India for improving its measurement. Geneva ILO, women, work and Development 16.
- Jonson, D (1985). The Development of Social Statistics and Indicators on the states of women .Social Indicators Research 216-233.
- UN (1993) Methods of Measuring Women s Economic Activity. Technical report NewYork: UN studies is methods, Series, F, No 59.
- UN (1988a) Improving Statistics and Indicators on women using house hold surveys. NewYork: UN, studies is methods, series, F, No48.
- UN (1988b) Compendium of International Conventions Concerning the States of Women. NewYork: UN.
- UN (1990a) Handbook for National Statistical Data Bases on Women and Development. NewYork: UN, Social Statistics and Indicators, Series K. No 6.
- UN (1990b) Methods of Measuring Women s Participation and production is the Informal Sector, NewYork: UN studies is methods, Series F, No 46.
- UNDP (1995) Human Development Report, NewYork: Oxford University Press.
- CIDA (1996a) Developing Baseline Gender Indicators and Analysis for Country Program Planning: A Resource Guide Hull: CIDA, ASIS Branch.
- CIDA (1996b) Guide to Gender Sensitive Indicators Hull: CIDA, Policy Branch.
- CIDA (1996c) The Why and How of Gender Sensitive Indicators: A project level handbook, Hull: CIDA, Policy Branch.
- Narayan, D and Nyamwaya, D (1996) Learning from the poor: A participatory Assessment is Kenya. Washington DC: World Bank Environuet Department Paper No 34.
- Agarwal, B (1994) A field of ones own Gender and Land Rights is South Asia Cambridge University Press.
- Commonwealth Secretariat and IWRAW (1996). Assessing the States of Women: A Guide to Reporting under the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women. London and Minnesota: Common Wealth Secretariat and IWRAW.

المراجع العربية :

- المؤشرات الدالة على الجندر — أهميتها وطراائق عملها — دليل على مستوى المشروع — مركز الأبحاث والتدريب حول قضايا التنمية — بيروت ٢٠٠٠ .
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي — اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا — ورشة عمل حول مؤشرات التنمية — بيروت ٢٠٠١ .
- دليل ورشة عمل "مفهوم المؤشرات" صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة— فلسطين ٢٠٠١ .
- إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) ١٩٩٥ .
- منهاج عمل بيجين — ١٩٩٥ .